جـــامعة محمد بوضياف بالـــمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون و الصراع

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إعـداد الطالبة:

? سميحة زروخي .

إشراف الأستـــاذ:

? إسماعيل زروقة

لجنة المناقشة		
د. سالم حسين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
د. زروقة اسماعيل	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
د. عديلة محمد الطاهر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017م-

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بادئ ذي بدء أحمد الله عز وجل الذي أعانني و وفقني بفضله وكرمه في انجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتور " زروقة إسماعيل" الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه المذكرة وا قدمه من نصائح و توجيهات قيمة في سبيل انجاز هذا العمل ، فجزاه الله خيرا و أبقاه ذخرا لطلاب العلم و المعرفة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى كافة الأساتذة الذين كان لي شرف تأطيرهم طوال المشوار الدراسي وعلى رأسهم الأستاذة : أسماء شريف لما خالص الشكر و الامتنان

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لمذكرتي ، كل الشكر و التقدير لإرشاداتهم و توجيهاتهم القيمة

إلى كل أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية و الشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

سميحة

مقدمة

مقدمة:

عالجت الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية موضوعات كثيرة ومتشعبة من بينها موضوع العلاقات الصينية - الأمريكية، هذه العلاقة بين البلدين، جعلتها النموذج الفريد من نوعه والأشد تعقيدا في العالم حيث جمعت هذه العلاقة بين الصراع والتعاون، ويرجع ذلك لاختلاف مصالح كل منهما عن الأخرى.

و تلك العلاقة ليست وليدة اللحظة. فيمكن أن نرجعها إلى تشكل جمهورية الصين في 1899م، من خلال إتباع نهج " الباب المفتوح" التي كانت في عهد الرئيس الأمريكي **وليام مكيلنلي** وكان المطلوب هو أن تكون الصين منفتحة على الوجود الأجنبي.

لقد كانت العلاقات الصينية- الأمريكية في فترة الحرب العالمية الثانية متوترة ولقد برز هذا الصراع خلال الأزمة الكورية 1953 وأزمة تايوان وأطلقت سياسة " الستار الخيزراني" هذه السياسة أدت إلى عزل الصين التي كانت قد دخلت الحرب الكورية وهاجمت الشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة الأمريكية.واتبعه رفض الزعيم ماوتسي تونغ إرسال جنود لحربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وأهم مرحلة شهدتها العلاقات الصينية- الأمريكية هي مرحلة الحرب الباردة بحيث تميزت بالتنافس والتعاون المتصاعد بين الطرفين، ففي الواقع تعد الصين من القوى الدولية الصاعدة التي باتت تمتلك من مقومات القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يؤهله للممارسة دور أكبر في الشؤون الدولية، وباعتبار الولايات المتحدة هي الإمبراطورية الوحيدة التي تحقق التفوق الكوني في أربع مجالات وهي: المجال الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والثقافي، والثابت أن أمريكا هي الدولة الوحيدة والأولى في التاريخ تتوفى شروط التفوق.

وتميزت هذه المرحلة أيضا بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، بحيث جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001م لتؤكد على ضرورة التعاون بين البلدين للقضاء على ما سمي

بالإرهاب الدولي، وبالتالي اعتبرت هذه الأحداث نقطة تحول في العلاقات الصينية - الأمريكية من الصراع إلى التعاون من جديد.

فهذا هو الإطار العام الذي يعالج ضمنه هذه الدراسة ألا وهو العلاقات الصينية-الأمريكية.

1. **أهمية الموضوع**:

من خلال ما تقدم أعتقد أن هذا الموضوع يكتسي اهميتين إحداهما علمية والأخرى عملية.

أ- **الأهمية العلمية**:

- إن أهمية العلاقات الصينية - الأمريكية في هذه المرحلة أصبحت تحظى باهتمام كبير ولا سيما من قبل الأكاديميين مما يزيد بلوغ الحد الأقصى ف يتتبع مستقبل القطبين العالميين ومعرفة من سيقود من.

- ضعف القاعدة العلمية العربية التي تناولت العلاقات الصينية الأمريكية.

- سيطرة المنظور الغربي على الأدبيات.

ب- **الأهمية العملية**:

- دراسات العلاقات الصينية - الأمريكية تجعلنا نقف حول الرؤى المختلفة التي تهيمن عليها هاتين القوتين وأيضا من درجة التقائهما أو ابتعادهما عن مصالح كل طرف في المجالات التي يتفاعلون فيها.

- تقتضي الآليات الوسائل التي اعتمدتهما الدولتين لتحقيق أهدافهما ومصالحهما المشتركة خاصة في ظل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ في العالم.

- أما الأهمية الضرورية فكانت تعتبر الو م أ المحيط الأسيوي منطقة احتواء الاتحاد السوفياتي سابقا، وبالأخص المد الشيوعي.

- حداثة الموضوع وأهميته، حيث أن التطورات لازالت تحدث إلى حد الآن، بالرغم من أنها ليست هي الأخيرة.

2. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى استعراض العلاقات الصينية- الأمريكية من خلال تتبع مسارها التاريخي الطويل ومحاولة معرفة نوع العلاقة بين البلدين.

- محاولة البحث أن سبب تجدد الخلافات بعدما كانت مستقرة في فترة معينة وفي فترة أخرى تشهد أن هذه العلاقة يمسها نوع من الصراع.

-بهدف الوقوف على أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في تطور العلاقات الصينية-الأمريكية.

- بناء صورة شاملة للعلاقات الصينية - الأمريكية من خلال التطرق إلى كل جوانبها سواء كانت العلاقة تقارب وشراكة أو تنافس.

3- مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية:

- ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع لأهميته بحد ذاتها، من خلال إبراز نوع العلاقة التي تربط كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

- محاولة معرفة السبب الرئيسي الذي حال دون أن تكون هناك مواجهة مباشرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. بالرغم من القوة المتوازنة بينها إن صح التعبير.

- البحث عن حقيقة وعمق العلاقات الثنائية بين البلدين - تنافس وصراع، تقارب وتعاون-

ب- المبررات الذاتية:

- محاولة إضافة مجهود مغاير على هذه الدراسة.

- اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى منذ الحرب العالمية الأولى وإلى غاية سقوط الاتحاد السوفياتي سابقا وتفردها بزعامة العالم، في مقابل اعتبار الصين من القوى الصغرى التي تتميز بتعداد سكاني ضخم وثل وزنها في منطقتها أهلها ل، تغير الوضع

الاستراتيجي الدولي القائم، هذا الغموض في هذه العلاقة دفعني لمحاولة دراسة ومعرفة طبيعتها من أجل جعلها في موضع يسهل على القارئ فهمه.

4. إشكالية الدراسة:

إن الطبيعة الاستثنائية والخصوصية التي تتصف بها العلاقات الصينية الأمريكية ليست شيئا جديدا، إذ تشكلت هذه العلاقات على إيقاع تشكل جمهورية الصين الشعبية. ومرت العلاقة بينهما بأطوار عدية، حيث عرفت في بعض الفترات تحسنا ملحوظا، في حين شهدت فترات أخرى بعضا من التوتر، وغالبا ما توصف اليوم بأنها العلاقة الأكثر أهمية في العالم.

ما هي طبيعة العلاقات الصينية -الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم النظريات التي فسرت واستطاعت أن تحلل نوع العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

- ما هي محددات التنافس الصيني- الأمريكي في تلك الفترة؟

- ما هي دوافع وأسباب التعاون الصيني- الأمريكي؟

- ما هي الرؤى المستقبلية للعلاقات الصينية الأمريكية؟

ولتكون صورة واضحة للإجابة عن هذه التساؤلات هناك مجموعة من الفرضيات:

- الصعود المفاجئ للصين جعل الولايات المتحدة تتراجع في حساباتها.

- المصالح المشتركة بين الصين والولايات الأمريكية تعزز العلاقة بين البلدين وبالتالي التخلص من حدة الخلافات بينهما.

- ساهمت أحداث 11 سبتمبر في تدوير عجلة العلاقة بين البلدين نحو تفاهم لا مثيل له.

- مستقبل العلاقات الصينية- الأمريكية يحكمه ثلاث مسارات .

5.الإطار الزماني و المكاني:

أ- **الإطار الزماني:** لقد تم تحديد فترة الدراسة من2001 إلى غاية 2016 كمجال زمني مع التعرض لأبرز المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الصينية –الأمريكية .

ب- **الإطار المكاني:** نظرا للتحولات الحاصلة اليوم في العالم وبالأخص في الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و موقعهما في الساحة العالمية و للأهمية الإستراتيجية لهما .

6. أدبيات الدراسة:

تضمن موضوع العلاقات الصينية- الأمريكية أهمها:

أ- كتاب **النفط و الدماء ...الإستراتيجية الأمريكية اتجاه إفريقيا – السودان نموذجا –** لمؤلفته **نجلاء مرعي** الصادر عن المركز العربي للدراسات الإنسانية ، و يرصد لنا هذا الكتاب أهداف و مصالح السياستين الصينية و الأمريكية في القارة الإفريقية ، ثم تقدم لنا الكاتبة كيفية توظيف القوة الناعمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

ويدور محور هذه الدراسة بشكل كبير حول المنافسة الشديدة بين الصين و الولايات المتحدة على النفط و محاولة كسب أكبر قدر من مصادر الطاقة، و زاد الاهتمام خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

ب- مذكرة بعنوان **العلاقات الصينية-الأمريكية بين التنافس و التعاون فترة ما بعد الحرب الباردة** من إعداد **حذفاني نجيم** ، تضمنت أهم المسائل و القضايا المتنازع عليها من طرف كل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، وتطرق أيضا إلى مجالات التعاون بالتركيز على مجموعة من المؤشرات بين البلدين و رسم مسار العلاقات الصينية الأمريكية .

ج- مقال بعنوان **التنافس الصيني- الأمريكي في آسيا** من إعداد **نظير محمود أمين** و تهدف هاته الدراسة إلى اعتبار أن منطقة المحيط الهادي الأسيوي كانت ولا زالت أرضية لمجموعة من القضايا العالقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

7. **صعوبات الدراسة**:

إن أي عمل لا يخلو من النقائص و الأخطاء مهما كان الإلمام به كثيرا ومن كل جوانبه و عليه في دراستي هذه واجهتني مجموعة من المصاعب:

- تتعلق بتحليل هذه الدراسة فهناك بعض القضايا تتشابه و يصعب تصنيفها، و التي يمكن أن تطرح في وقت واحد.

8- **الإطار المنهجي**:

- **المنهج التاريخي**: إذا كان التاريخ هو مخبر العلاقات الدولية ، كما يقال فان الاستعانة بالمنهج التاريخي لا بديل عنه لدراسة العلاقات الصينية-الأمريكية ، الأمر الذي يعد ضروريا لسير أغوار هذه العلاقات، و فهم أسباب الاستمرار و التغير فيها و محاولة التنبؤ بمستقبلها وآفاقها و تقدم تصورا للظروف المحيطة بالظواهر و ربط الحاضر بالماضي.

- **المنهج الوصفي**: لقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغرض التوصل إلى نتائج دقيقة و موضوعية تخدم هذا الموضوع ، فالعلاقات الصينية - الأمريكية في المرحلة الراهنة باتت توصف من قبل العديد من الباحثين لأنها علاقة تربط بين الدولتين في العالم، و بات يطلق على الصين و الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة الاثنين الكبار G2 لما يمتلكان من مقومات القوة الاقتصادية و السياسية و العسكرية ، ما يكفي لإدامة سيطرتهما على الساحة السياسية الدولية في المرحلة المقبلة.

- **المنهج المقارن**: من خلال المقارنة بين القوتين (الصين و الولايات المتحدة الأمريكية) حيث حققت الأولى قفزة و بروز قوي على المستوى الإقليمي و حتى الدولي أما الثانية التي لها مسيرة طويلة في الساحة الدولية و قطب مهيمن على العالم، بالإضافة إلى المقارنة بين البلدين على ضوء مجموعة من المحددات التي تحكم العلاقات بينهما و المتمثلة في :المحددات الاقتصادية ، و العسكرية ،الجيوبوليتكية و الثقافية .

9- تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى النحو التالي :

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة و يحتوي على مبحثين: الأول نتطرق فيه إلى بعض المصطلحات و الثاني بعنوان الإطار النظري للدراسة .

الفصل الثاني: بعنوان تطور العلاقات الصينية – الأمريكية و يندرج تحته مبحثين: الأول نتناول فيه محددات التنافس الصيني- الأمريكي، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى التوجه الصيني – الأمريكي نحو التعاون.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل سيناريوهات العلاقة المستقبلية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، و قد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول بعنوان استمرار الوضع القائم بين البلدين، أما المبحث الثاني فيتناول السيناريو التشاؤمي (الصدام و عدم الاستقرار) لننتقل بذلك إلى المبحث الأخير بعنوان السيناريو التفاؤلي (التحالف) .

الخاتمة : وهي عبارة عن مجموعة استنتاجات لهاته الدراسة .

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول : تعريف العلاقات الدولية

المطلب الثاني: تعريف بعض المفاهيم

(الحرب، التعاون، التوتر، التنافس، النزاع)

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية و مقاربة الدور ،

.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

مع أن العلاقات الدولية قائمة منذ أبعد العصور، إلا أنها لم تتبلور كعلم مستقل عن بقية العلوم الاجتماعية إلا حديثا وكانت الو. م. أ في طليعة الدول التي أقبلت على هذا العلم بعد الحرب العالمية الأولى، وعهدت بتدريسه في جامعاتها، بعد تخليها عن عزلتها وتوجهها نحو الاهتمام بالشؤون الدولية، مما ختم عليها معرفة كيفية التعامل مع الغير وذلك بدراسة الأسس و النظريات التي تقوم عليها العلاقات الدولية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: تعريف العلاقات الدولية

طرح موضوع تعريف العلاقات الدولية كموضوع للنقاش بين الباحثين والمفكرين، وانصب خلافاتهم حول المقصود بعلاقات الدولية.

هل أنها تقتصر على العلاقات بين الدول، أو أنها تتعداها إلى أطراف أخرى غير الدول؟.

وهل تحصر موضوعاتها بالنشاطات السياسية أو تتخطاها إلى نشاطات أخرى في عصر أصبحت الشركات والمنظمات الدولية والتبادل الثقافي والاجتماعي تتخطى حدود الدول وتؤثر على سياسته وتتأثر بها؟

بسبب ذلك كان للعلاقات الدولية أكثر من تعريف، تلتقي هذه التعريفات على قواسم مشتركة وتختلف في بعض النقاط.

ولقد أعطيت عدة تعريفات منها:

- هناك من يؤكد عن السياسة الخارجية كمظهر من مظاهرها كالمؤرخ **جان باتيست ديروزيل** حيث كتب: بان العلاقات الدولية تتكون عن طريق "**العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومن ثم علاقات مجموعات أو أفراد من جانبي حدود، ومظهرها الأول، السياسة الخارجية، هو الأهم والأيسر منالا**"[1].

- **يعرف ريدولدز Reynolds**: العلاقات الدولية بأنها «تعني بدراسة طبيعة وتصريف وآثار العلاقات بين أفراد أو جماعات يعملون في مسح ذي خصوصية تسوده الفوضى»

1 - منذر محمد: مدخل العلاقات الدولية.(ط1، بيروت: مجد، 2002)، ص- ص 16- 17.

أي يركز في تعريفه على العلاقات بين الأفراد والجماعات وليست الدول فقط مع إشارة إلى الطبيعة الفوضوية للمسرح الدولي.

- **يعرف كويسي رايت**: فيعرفها بأنها: «العلاقات القائمة ما بين مجموعات سياسية ذات سلطة مع التشديد على مكانة الدول القومية».

- **أما نيكولاس سيلمان**: فعرف العلاقات الدولية بشكل فضفاض غلى درجة جعل منها حقلا يشمل نشاطات مختلفة كالاتصالات الدولية والتبادل التجاري والمباريات الرياضية وغيرها، وعرف بأنها «العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى».

أما محمد السعيد الدقاق، فإنه لم يميز بين العلاقات الدولية والعلاقات الوطنية إلا من حيث الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه، بما أنها تعد "ظاهرة اجتماعية" فإنها "ليست سوى سلسلة من المبادلات التي تتم ف إطار اجتماعي معين" وهي في هذا لا تختلف من حيث مضمونها عن العلاقات التي توصف بأنها وطنية. فكلاهما يتمثل في مبادلات مادية أو معنوية، على أن الذي يميز هذه الطائفة من العلاقات عن غيرها هو الوسط الاجتماعي الذي تم فيه والذي يطلق عليه اسم المجتمع الدولي».

إنا محمد طه بدوي، فإنه يعطي تفسيرا علميا للعلاقات الدولية ويحدد هدفها في «التحليل الموضوعي لإحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس».

عكس ما تقوم به النظريات الفلسفية التي ترتكز إلى "بدهيات أو مسلمات لا تحقق تجريبيا"[1]. فيعطيها تعريفا علميا بأنها "العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع".

نستنتج بعد هذا العرض الموجز لبعض تعريفات العلاقات الدولية انه ليس هناك إجماع على تعريف واحد موحد من قبل جميع الباحثين المهتمين بدراستها.

فإننا نجد بينهم من ركز على السياسة الخارجية، ومنهم من لم يفرق بين السياسة الداخلية للدولة وبين علاقات الدولية إلا من حيث الوسط الاجتماعي الذي تتم فيه.

1 - **المرجع نفسه**، ص-ص 18- 19.

إن العلاقات الدولية لا تخضع لعامل واحد من العوامل الفاعلة على الصعيد الدولي، وليس بمقدور أحد هذه العوامل أن يشكل وحده أداتا فاعلة تحدد من خلاله العلاقات الدولية، بل علينا أن تعنى عوامل حدة.

فهي تطال الدول والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية والجماعات السياسية العالمية كالأحزاب السياسية وجميع العوامل التي يكون لها تأثير على الواقع الدولي العام من غير أن يكون منحصرا في إطار إقليمي محدد.

المطلب الثاني: تعريف بعض المفاهيم (الحرب، التعاون، التوتر، التنافس، النزاع)

1- الحرب: تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في نزاع ما وبخاصة بين البلدان، ترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يقضي إلى **1000 قتيل** على أرض المعركة على الأقل يسمح هذا التعريف بضم حروب أخرى مثل الحروب الأهلية داخل الدول[1].

- الحرب هي حالة قيام صراع أو صدام عسكري بين قومين أو دولتين أو جماعتين باستخدام أي نوع من أنواع الأسلحة سواء كانت تقليدية أو متطورة أو نووية، وهناك عبارة شهيرة تقول: إن العلاقة الكلاسيكية بين الغايات السياسية والوسائل العسكرية wer is the continuation of politives by means أي أن القوة تستخدم بصورة عقلانية كوسيلة محدودة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

وهناك عبارة شهيرة في جميع الحروب التي تمت في العالم بان هذه الحرب ستكون خاتمة لجميع الحروب Awar to end all wors ولا يحدد ذلك أبدا لأن أي حروب تختلف من ورائها حروب أخرى وهناك حروب تدعي أنها من أجل الديمقراطية Awor for democracy وهي حجة أو قناع ايدولوجي للقيام بالحرب يخفي حقيقة أسباب الحرب[2]

2- التعاون: هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط والتنسيق.

---

1 - غريقيش مارتن وأوكلاهان تيري: **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص 167.

2 - عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح.**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. 2005 ، محصل عليه من موقع:). www.kotobarabia.com

في الميادين الاقتصادية وقد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن.

التعاون هو تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شرائط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة والتكامل.

3- التنافس: هناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثون بشأن التنافس الدولي أو التنافي في العلاقات الدولية، ويمكن القول أن التنافس الدولي يقصد به الاختلافات الموجودة في المجتمع الدولي وهي اختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذ لم يتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل ويتناقض ودول أخرى مما يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافي مجالا محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافي الاقتصادي والسياسي والحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطلع علاقاتها التنافس متباينة إيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل منها[1].

4- التوتر: هي عملية مصاحبة للتغير البنائي، والتي تسمى التوتر البنائي Structural sarain وهي حالة يعجز فيها المجتمع على مواجهة المطالب المفروضة على بناءاته وعملياته القائمة، وحينما تشتد التوترات تنقلب إلى صراعات بين التجمعات الموجودة في المجتمع وقد تؤدي التوترات إلى انقسام في المجتمع إلى جماعتين أو أكثر[2].

5- النزاع: إن لفظ النزاع ربما لتعميل الإشارة إلى معنى مجرد مادي ملموس كالقتال – المعارك والصراع وقد يستخدم بصورة أوسع بمعنى عدم الاتفاق وتباين وتعارض الأفكار والمصالح، إن النزاعات تصورد تشرح العلاقة التي بموجبها تعتبر كل مجموعة أن أهداف المجموعات الأخرى وقيمها ومصالحها وسلوكها كما هي:

عرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية، سياسية، دينية) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع وغير أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف ورائها كما هو مشاهد

1 - نجيم حذفاني: **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة**.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011)، ص 7.

2 - غريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، **المرجع السابق**، ص-ص 162- 163.

في مطالب العديد من الآليات الدينية والعرقية والسياسية، وفي التاريخ الإسلامي أثر عن الصحابي أبي **ذر الفقار رضي الله عنه** قوله «عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يحمل سيفه ويخرج باحثا عنه» وهو ما يعبر بوضوح عن وجود أسباب منطقية للنزاعات الداخلية.

وفي تعريف آخر للنزاع: إن الحرب الأهلية هي النزاع المسلح[1].

يمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولا بد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف.[2]

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

1-الواقعية الكلاسيكية: تعتبر النظرية الواقعية من أقدم النظريات تطورا وانتشارا، فقد برزت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية الولسونية وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين، في ظل النقاش الدائر في تلك الفترة[3].

مترافقة مع التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية، بعد تخليها عن النزعة الأخلاقية في سياستها الخارجية وتوجيه جل اهتمامها نحو المصلحة التي اقتضتها الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية[4].

والمتطور الواقعي بطبيعة الحال ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف **بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنيوية أو التنسيقية أو الجديدة (النيوواقعية).**

1- الواقعية الكلاسيكية: تبلورت افتراضات الواقعية الكلاسيكية كأول محاولة تنظيرية في العلاقات الدولية تأسيسا على إسهامات المفكرين الواقعيين الأوائل أمثال **تيوسيدس (471-**

---

1 - السيوفي نادر، **حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سيراليون انجولا، ج. السودان.**(الخرطوم: مكتبة الشريف الأكادمية، 2008)، ص- ص 6-7.

2 - عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية** ، 2005)، ص 463. محصل عليه من موقع www.kotobarabia.com.

3 - شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر.**(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جوان 2005)، ص 5.

4 - محمد منذر، **مرجع سابق**، ص- ص 33- 34.

2040) Thucydides مؤلفه **البولوبونزية** (The poloponnesdian war) **وتبكولا ميكيافيلي** (Niccollo Macliavelli) (**1469-1527**) **في كتاب الأمير** The prince، و"**توماس هوبز**" **1588-1679م في** "levaithan" و"**هيقو غروتبوس**" "Hugogrotins" (**1583-1645**) في عدة مؤلفاته مثل Law- of prizeand pook و law of war And peace[1].

ومن أهم رواد الواقعية الكلاسيكية، **هانس مورغانتو** "Hans Morgenthan" ومن أبرز الذين طرحوا نظرية الواقعية السياسية، ومن أكثر مناصري الواقعية وضوحا وصراحة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من حيث تأكيده على دور القوة في العلاقات الدولية واعتبارها تعبيرا عن المصلحة القومية، إنه يرى بأن السياسة الدولية تهدف إلى ثلاثة أهداف.

- يهدف للحفاظ على القوة.
- زيادة القوة.
- إظهار القوة.

وبذلك يعتبر مورغانثو قد اعتبر أن القوة أو بصورة أدى التفتين عن القوة أو الصراع من أجل القوة والسيطرة والنفوذ هي أساس كل علاقة دولية، وبرأيه أن جوهر سياسته الدولية مطابق لجوهر السياسة الوطنية فكلاهما صراع من أجل السلطة.

هكذا إذن يرى موغانثو أن القوة هي الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، فالدول هي حالة بناء دائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات القوة[2].

وهذا ما نوضحه في المقال التالي: هو أن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أنها تركزت على ما يعرف بالدمج بين مفهومي **القوة الناعمة والقوة الصلبة** حيال التعامل مع القضايا الدولية فمحاولة التمرد وبناء الأمة ومكافحة الجماعات الإرهابية[3].

---

1 - محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس**.(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولة، جامعة الحاج لخضر- باتنة 2015)، ص 62.

2 - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكونية**، (ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص -ص 138- 139.

3 - خالد محمد دفع الله، **الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات لمكافحة الإرهاب- إفريقيا نموذجا**.(المركز العربي للدراسات الإفريقية، 2009)، ص 69.

وتكمن أدوات "القوة الصلبة" على الأدوات العسكرية والاقتصادية، تهدف إلى التأثير أو التغيير المباشر في بعض توجهات بعض الدول، وتغيير مواقفها وسياساتها، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

بحيث لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام **الأداة العسكرية**، كإحدى أدوات تنفيذ سياسته الخارجية تجاه دول العالم الثالث، وباتت تشكل الأدوات العسكرية بعد 2001/09/11 أهم أدوات تنفيذ لسياسته الأمريكية وأضفى البعد العسكري إحدى سمات التوحد العام لهذه السياسة على نحو يحمي ويعزز المصالح الإفريقية فهو يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون داخل مواقع الأحداث للتدخل في الكثير من الأزمات المحلية والدولية فهو أداة رئيسية من أجل القيادة الأمريكية الناجحة على الساحة الدولية.

- ونجد أيضا أن إدارة بوش اتجهت إلى زيادة القوة العسكرية ودعم الأحلاف، وإعادة انتشار القوات الأمريكية بالخارج بغرض الدفاع عن المصالح القومية. وأصبحت الولايات المتحدة تعطي القوة العسكرية الدور الأساسي والمحوري في مواجهة تحديات هذا القرن.

إنما فيما يخص الأدوات الاقتصادية التي اكتسب أهمية كبيرة بعد أحداث سبتمبر من خلال سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وإعلان الحرب على العراق من أجل الحصول على الموارد الطبيعية في مقدمتها النفط والغاز.

أما بالنسبة أدوات "**القوة الناعمة**" التي عرفها "**جوزيف ناي**" بالقدرة على تغيير سلوك الآخرين: بإعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام وسائل الإكراه أو الإغراء، ولكن عن طريق الجذب». وتدعم سياسته الخارجية الأمريكية أدواة القوة الناعمة عندما تدعم وتساند القيم المشتركة، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، فقد عملت الإدارة الأمريكية المتعاقبة إلى أن تتداخل وتتكامل القيم الداخلية مع المصالح الخارجية، ووفقا لجوزيف ناي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على أدوات القوة الناعمة[1].

ويستند المنهج الواقعي التعليمي على اعتبار الدولة الوحدة الأساسية للنظام الدولي والفاعل الوحيد على الساحة الدولية، كما يرون أن العالم هو عالم صراع وحرب، وذلك

1 - نجلاء مرعي، **النفط والدماء، الإستراتيجية الأمريكية تجاه افريقيا، السودان نموذجا** (د.ط، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية)، ص، ص،30، 33.

بسبب غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، الأمر الذي يجعل الدول تلجأ إلى زيادة قوتها في تعاملها مع محيطها الخارجي من أجل ضمان البقاء.[1]

بذلك يعتبر **مورغانثو** أن العلاقات الدولية في حقيقتها ليست إلا علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصالح القومية، وأن الإنسان منذ الخليقة مطبوع بغريزتي الأنانية والعنف .

- أشار "عون آرون" يرى أن للقوة دورا سياسيا لتحقيق أهداف الدول ويرى أن العلاقات الدولية لا يحكمها سوى شخصان **الدبلوماسي والجندي** ويعطي "**هنري كيسنجر**" أهمية لدور سياسته الداخلية للدولة في تدعيم سياسة القوة التي تمارسها على الصعيد الدولي ويؤكد على العوامل الإيديولوجية في حشد إمكانيات الدولة وخير مثال على ذلك **ما حققته الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر عندما استطاعت امتلاك قوة وإمكانيات عظيمة سمحت لها بمقاومة قوى خارجية كبرى.**[2]

2/ الواقعية الجديدة: انطلقت الواقعية الجديدة من محاولة استيعاب النقد الشديد لمواجهة الواقعية التقليدية خصوصا في تركيزها المفرط على مفهومي القوة والمصلحة الوطنية، حيث حاول منظروا الواقعية الجدية منذ البداية التأسيس لمفهوم جديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة، حيث تشير القدرة إلى القوة في مجموع عواملها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية وليس فقط في جانبها العسكري.

لذلك نجد أن القوة في مفهومها الواسع عند **كنيث وولتر** ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وضع النفوذ والسيطرة في مجال ليس تصارعيا بالضرورة.

ويعتبر **كنيث وولتر** بأن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة مركزية عليا يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية Self help للحفاظ على النفس ويرى بأن الفوضوية أو غياب الحكومة مرتبط بحدوث أو ظهور العنف وأن التهديد بالعنف والاستخدام المتواتر للقوة يميزان الشؤون الدولية من الشؤون الداخلية، ويعتبر أيضا أن مبدأ كل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأنه في الفوضوية يصبح الأمن الغاية الأسمى والواجهة الجديدة هي مجرد ظاهرة أمريكية American phenoenon حسب روبرت

1 - شريف عادل منصف، **مرجع سابق**، ص -ص 17- 18.

2 - محمد منذر، **مرجع سابق**، ص -ص 35- 36.

كوكس Robert cox تصور الواقعية الجديدة نفسها كمحاولة لتنظيم أفكار الواقعية الكلاسيكية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وتون وهو ما يؤكده **جوزيف ناي** في قوله «**إن العمل المتميز لوالتر ليس بخلق نظرية جديدة، وإنما بتنظيم وهيكلة الواقعية**».

The Significance of waltzs work is not in elaborating a new line theoy but » in the Systematisation of Realismr».

انطلاقا من ما عبرضه ناي، يمكن أن نلمس الإختلاف الاصطلاحي الواضح فهناك من يستخدم مفهوم الواقعية الجديدة Neo- realism مثل **كيث والتر** الذي يريد التمسك بالاستمرارية Contauity والتمييز Diatinction عن الواقعيين الكلاسيكيين، وهناك من بفضل مفهوم الواقعية البنيوية Structural Realism مثل **روبرت كيوهان** على اعتبار أن هذا الاتجاه ركز على الدراسة العمودية لبنية النظام الدولي[1].

اتخذنا المثال التالي: محاولة الرئيس **بوش الابن** صياغة اتجاها استراتيجيا أطلق عليه الواقعية الجديدة ركز فيها علا علاقات القوة وإعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية من خلال ما أطلق عليه **(عسكرة العولمة)** أي تجاوز الاهتمام العولمي بالجانب الاقتصادي إلى جانب العسكري ويظم ذلك من خلال سعيه بإدماج روسيا في نظام الأمن الغربي، وأيضا السياسة المعتدلة التي يتبعها إزاء الصين وغيرها من السياسات التي ←تبينت هذا التوجه الإستراتيجي.

وبالتالي فإن الإستراتيجية الأمريكية الحالية تقوم على لعب دور استباقي مفرد تتجاوز فيه الأمم المتحدة وكل الدول والأخلاق الدولية لتصبح القوة العسكرية الفائقة وسيلتها لغرض إرادتها وقيمها على المجتمع الدولي[2].

وبالطبع فإن القوة الصليبية والقوة الناعمة تتصل كل منها بالأخرى ويمكن أن تقويها فكلتاهما من جوانب القدرة على تحقيق أغراضنا بالتأثير على سلوك الآخرين، وتستطيع مصادر القوة نفسها أحيانا أن تؤثر على طيف السلوك كله من القصر إلى الاجتذاب، فالبلد

---

1 - خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة: 2008)، ص، ص 83، 104.

2 - مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية، الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق -دراسة حالة-** .(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الحاج لخضر، باتنة، 2009)، ص 119.

الذي يعاني من انحطاط اقتصادي وعسكري يحتمل أن يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي وكذلك جاذبيته.

ولكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة، فالفاتيكان يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر، وربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ، لكنا لا تتمتع بقوة حقيقية (مادية) وهذا هو الشعور الذي جسده "شالين" بتساؤله ذي الدلالة الواضحة "**كم فرقة عسكرية تحت إمرة إسبانيا؟**".

ونجد الصين القوة الجديدة الصاعدة في جنوب آسيا التي تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الخارجية وتقوم المساعدة لبعض الدول وتشتمل على الوسائل اللينة أي استعمال القوة الناعمة[1].

- وما شهدناه: أن سياسة الانفراج التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين والاتحاد السوفياتي مطلع ثمانيات القرن العشرين، أدت إلى بروز الأفكار النظرية البنيوية للواقعية التي اعتمدت على نظرية النظم بمفاهيمها المتعددة القائمة على فكرة التفاعل بين العناصر (Systems. Structura. Units) مما دفع بالكثيرين لتسميتها بالواقعية البنيوية ومنهم Robert keolave.[2]

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية.

الدراسة الكلاسيكية:

ترجع الأصول الفكرية اليبرالية إلى الثورة العلمية للقرنين **السادس عشر والسابع عشر**، وأفكار التنوير بمختلف تياراتها الفكرية، وإلى الثورتين الفرنسية والأمريكية التين أكدتا على مبدأ الحرية والحقوق الإنسانية والتي يرى أنصار هذه النظرية أنها جوهر فكرهم، وقد برزت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الأولى على يد الرئيس الأمريكي **وودور ولسون** ومبادئ عصبة الأمم، لكنها سرعان ما تراجعت بنشوب الحرب العالمية الثانية حيث سيطرت النظرية الواقعية التي تعد النظرية الليبرالية البديل التاريخي لها، ورغم بعث الفكر اللبرالي مرة أخرى بإنشاء الأمم المتحدة لكن سرعان ما عادت سياسة

1 - عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير**، 1991- 2006.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولة ودراسات إستراتيجية، كلية قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008)، ص 41.

2 -

القوة ببداية الحرب الباردة، لذلك تعد فترة ما بعد الحرب الباردة الأرضية الصلبة التي استطلاح من خلالها الليبراليون تطبيق فرضياتهم على أرض الواقع.

بدأ الفكر اللبرالي كفكر اقتصادي فقد كانت اللبرالية الاقتصادية الكلاسيكية مهتمة بتحرير التجارة من أغلال **الماركنتيلبية** أو بعد القرن التاسع عشر بداية تطبيق فرضيات النظرية الليبرالية على الجانب السياسي[1].

فمنذ فجر العصور الحديثة والفلاسفة المثاليون يتناولون هذه العلاقات في ضوء القيم المثالية ويعتبرون "**الضمير الإنساني**" هو "**الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية**" وفي ضبط العلاقات الدولية، وقد ساهمت كتابات كل من:[2]

ريكاردو، آدم سميث، جون لوك، هارولد لاسويل، إيما نويل كانط، وجيريمي بنتام، هذا الأخير الذي وضع الخير من ضمن مفهوم الأخلاقية العقلانية وعرف بأنه «**إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس**»، ورفض المنطق الذي يقول بوجود عدة مقاييس للخير والشر[3].

---

1 - مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة بين السياسة الخارجية الأمريكية: التدخل الأمريكي في العراق- دراسة حالة**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009)، ص 44.

* الماركنتيلية: تعتبر الماركنتيلية على أنها واحدة من المقاربات الثلاث المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي على الصعيدين النظري والعملي، تدافع الأولى على مبدأ اللبرالية الداعي إلى حرية التصرف الكاملة، وإلى التجارة الحرة، مع حصر تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي والدولي في أدنى الدرجات، وتسمى المقاربة الثانية إلى فهم انجازات النظام الرأس مالي العالمي للبرهنة عن طبيعة الإستغلالية المتأصلة وتنوع وجهات النظر في هذه المقاربة العامة لكنها تحمل كلها الصيغة الماركية وأبرزها نظرية النظام العالمي، أما المقاربة الثالثة فهي الماركنتيلية، ويشار إليها أحيانا بالقومية الاقتصادية. وهي أقدم المقاربات الثلاث وقد سادت هذه الفلسفة الدول الأوروبية منذ القرن 15 وصولا إلى أواخر 17. منذ ذلك الوقت تجلت هذه الفلسفة بأشكال كثيرة، واستمرت بصفتها بديلا من الليبرالية والماركبية الاقتصادي المهم.

في الأساس أعار كنتيلة عبارة عن فلسفة اقتصادية تدعوا بالأخذ إلى الإدارة الاقتصادية بصفتها جزءا مهما من سمى الدولة وراء مصالحها القومية المتمثلة بإثراء، والسلطة والمقام.

كتب فرانسي بيكون، أحد أوائل المدافعين عن هذه الفلسفة "أن الخط مباشر من الإبحار صوب الهند، ومن الهند إلى الثروة إلى العظمة"، وهكذا لا يأبه الماركنتليون بتحسين نوعية حياة البشر، أو الحث عن علاقات متبادلة بين الدول في النظام العالمي بل يكمن هدفهم الرئيس في بلوغ ذروة السلطة ويرون في النشاط الاقتصادي الوسيلة لتحقيق غايتهم.

2 - أنور محمد فرح، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،** (السليمانية: مركز كرد ستان للدراسات الإستراتيجية، 2007) ص 138.

3 - محمد منذر، **مرجع سابق،** ص 30.

يتفق اللبراليون مع الواقعين في فوضوية النظام الدولي غير أنهم يختلفون في عدم جدوى القضاء عليها، فالنظرية اللبرالية لا ترى في الفوضى حتمية تاريخية بل تعتبر بأن الإيمان الواقعي بالدولة كفاعل وجدوى عقلاني في العلاقات الدولية هو المغذي الأساسي لزيادة حالة الفوضى في العالم، وترى أن الفوضى الدولية يمكن أن تقل أو تنعدم تقريبا عن طريق فرض رسول لمجموعة من القيود والتوجهات تعمل جميعا في إطار مؤسسي يتمتع بسلطة فوق قومية، كما ترى أن هناك مجتمع عالمي يجعل من الدول تعمل في شكل سياق يصل الواحدة بالأخرى ويجعل من الشعوب تتصل ببعضها البعض **كالتجارة، البعثات الدراسية، المؤسسات الدولية**.

فالمجتمع الدولي حسب اللبراليين يخرق الحدود التي تحاول الواقعية فرضها من خلال اعتبار الدول **كريات بلياردو** تتجنب بعضها البعض في المحاولة للحفاظ على توازن القوى، لتبقى المعاملات الدولية بكل جوانبها والحدود الرابطة بين كل الوحدات السياسية دليل كاف حسب المنظور اللبرالي على إمكانية تقنين فوضى النظام الدولي[1].

حيث يقول **كانط** أن الأسباب الرئيسية للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار والاعدالة المتأهلة في حالة الطبيعة **State of Nature** بحيث يلتقي مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب، لكنه يتعارض معهم في إمكانية التغلب عليها، وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يحد من النزعة العدوانية للبشر، واستعملت لبرانية لوك للدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة[2].

كما آمن الليبراليين بفكرة الفراسة الدولية التي يسودها السلام مدفوعين بإعجابهم بالإتحاد الألماني والأمريكي، آنذاك، لذلك فهم يجدون بان النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول التي تعيش بظل غياب للسلطة المركزية لكنه غياب لا يؤدي إلى صراع حتمي دائم، ولأجل ذلك يعتقد منظور الليبرالية بأن التطور التدريجي للمجتمع

1 - مليكة قادري، **مرجع سابق** ، ص 44.

2 - عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوس**ط.(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 19.

البشري الذي تحدث عنه **كانط** رائدا لليبرالية سوف يقود إلى مجتمع دولي يعلمهم بأن السلام هو الأفضل لهم لا الحرب[1].

الليبرالية المؤسساتية: التي ترى بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي[2].

تتلخص أراء أنصار السلام الديمقراطي في فكرة مفادها "**أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض**" وحسب تفسيرات بعض الباحثين من أمثال **جيمس لي ري James hee ray**، **مايكل دوريل (Michael Doyl) وراست** فإن الدول الديمقراطية تتبنى معايير التوفيق التي تمنع استعمال القوة ضد جماعات تتبنى نفس المبادئ.

ورغم قدم فكرة السلام الديمقراطي، بحيث ترجع جذوره إلى الفلسفة السياسية لكانط وكتاباته في القرن الثامن عشر، كما أن النقاش حول السلام الديمقراطي في ميدان دراسته العلاقات الدولية كان مع بداية الثمانينات، مع كتاب **دوبل** الذي كان له الإسهام الأكبر في هذا الاتجاه.

إلا أن اهتمام الباحثين بموضوع السلام الديمقراطي فقد فجر أكثر من عام **1990** وانتهاء الحرب الباردة خاصة مع الكتاب الشهير **لفوكوياما (نهاية التاريخ والإنسان الأخير)** «**The end history and the last man**» الذي أعطى مصداقية إضافية لفكرة السلام الديمقراطي، بتأكيد فوكوياما على أنا التحرك نحو السلام والديمقراطية يمثل عملية لا رجعة فيها.

المطلب الثالث: **المقاربة البنائية و مقاربة الدور** .

أولا : **المقاربة البنائية**

برزت النظرية البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز دعاتها: **بيتر كانز نشتاين peter katyenstein**، و**فريديك كراتوشويل**

1 - محمد عقيل وضعي، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**.(دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015)، ص 105.

2 - أسماء رسولى، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر، باتنة: 2011)، ص 31.

Freidrick krcitochuil ونيكولاس أوناف Niclolas oneuf وألكسندر وانت Alexander wendt.

ومن كتابات "نيكولاس أوناف" التضمنية للبنائية **كبردايم** جديد في العلاقات الدولية، تلك المعنونة بـــ: world our maiking: Rule in Social Construction of power polities.

فالنظرية البنائية جاءت كرد فعل على الاتجاه السائد المتمثل في المنظورين الواقعي والليبرالي حيث يتحدث رواد هذه النظرية على المعايير والهوية والعوامل المتتالية، ومعظم مقارباتها تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى عنصر الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البسائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل **عبر عمليات اجتماعية تاريخية**.

لكن بالنظر إلى إسهامات أبي النظرية "**ألكسندر واتدت**" فإن المنظور البنائي ينطلق بالأساس من الافتراضيات التالية:

- إن الدولة هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية Inter- Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تشكل هويات ومصالح الدول في إطار منسق مترابط بفعل التي الاجتماعية ضمن النظام الدولي وهي بذلك تتفق مع الوضعين فيما يخص فكرة الطبيعة[1] الفوضوية للنظام الدولي والعلاقات الدولية.

إضافة إلى اعتراف المقاربة البنائية بالقدرات الدفاعية للدول، وانعدام الثقة بين الفاعلين، وكذا الإقرار بالطابع العقلاني لسلوكات الدول وهذا يؤكد بدوره إقرار المقاربة البنائية بموضوعية إشكالية مركزية الدولة كفاعل عقلاني أساسي، لكن في صورة العلاقات الاجتماعية الدولية أو ما اصطلح عليه **بالتذاتانية**.

- هناك نقطتان مهمتان تبرزان في إسهام **وانت** بحسب رأى **بول فيوتي ومارك كوكي، الأولى** تتمثل في رؤية وانت بأن البناء لو الإطار **Stru ctue** الذي ينتج عن العلاقة الإنسانية يحدد تحديدا كبيرا بالأفكار أكثر مما يحدد بالأمور المادية، **القطة**

1 - السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2010)، ص 86.

النشائية في إسهام **الكسندر واندت** في قوله: **المصلحة والهوييية I.déntity or Interest** للفاعل **Agent** سواء فرد أو مجموعة أو دولة تبنى أو تتشكل عن طريق هذه الأفكار المشتركة والتفاعلات المتبادلة أكثر مما تتشكل عن طريق الأمور المادية أو الطبيعية.

إن تركيز وندت على الجانب الاجتماعي من البناء لا يعني أنه ينفي أهمية دور الجانب المادي للبناء أو يلغيه في تحديد سلوك الدول، بل على العكس فهو يرى أن هذا الجانب مهم ويميز بين ثلاثة أنواع من الرؤى لمفهوم الأناركي أو غياب السلطة المركزية من النظام الدولي[1]:

1- النظرية الهوبسية نسبة إلى توماس هوبز .Hobbsean

2- النظرية اللوكية نسبة إلى جان لون Lockeam .

3- النظرية الكانتبه نسبة إلى إيلمانويل كانط Kantian.

ولكن ألسندر واندت يرفض هذه الرؤى التي ترى أن طبيعة النظام الدولي "**الفوضوية**" لها وبشكل حتمي أثرها في سلوك الفاعلين، دون التطرق إلى آلية تكوين الرؤية من عملية تفاعل أسهم من خلالها الفاعلون بتكوين هذه الفكرة، بمعنى آخر يقول **واندت** في الاناركي (غياب السلطة المركزية) نعني ما يراها الفاعلون، وهذه الرؤية ليست ثابتة وبشكل معطى سواء ايجابية أم سلبية، بل هي ناتجة عن العلاقات الاجتماعية وعمليات التفاعل بين الوحدات بعضها بعضا والوحدات والبناء.

والهوية بالنسبة إلى البنائين لا تتغير بشكل سهل إلا إذا كان هناك تغير كبير جعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تمديد هوية جديدة **مثل الحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى أوربا، وأحداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية** والمهم هنا أن نميز ثلاث نقاط أساسية:

1- العلاقة بين الهوية والمصلحة والقاعدة.

2- الهوية تحدد سلوك الفاعل، وهي بدورها تحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء.

3- ليس من السهل تغيير الهوية إلا في حالات كبرى جدا تستدعي بروز هوية جديدة على حساب هويات أخرى[2] باختصار إن البنائية كنظرية في العلاقات الدولية تحاول أن

---

1 - خالد المصري، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**.(مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد2، 2014)، ص 321.

2 - **المرجع نفسه**، ص- ص 322- 327.

تجد العلاقة أو الرابط بين المكونات الثلاث في العلاقات الدولية **الفاعل والبناء، وعملية التفاعل بينهما،** وبذلك نرى أن البنائية تعد العلاقات الدولية هي علاقات اجتماعية إنسانية بالدرجة الأولى.

إن طبيعة مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكلت البيئة المناسبة لاختيار النظرية البنائية التي يرى العديد من المفكرين مثل **بيري بوزان Barry Bwzan ورتشارد لتل Richard little،** أنها تقدم مدخلا مناسبا لفهم العلاقات الدولية ودراستها في مرحلة ازدياد فيها دور الهوية والعوامل الاجتماعية في ظل نظام العولمة والحروب الأهلية، ولذلك تجد هذه النظرية قبولا بين الأكاديميين والسياسيين على حد سواء[1].

ثانيا : مقاربة الدور

مع ظهور الثورة السوفياتية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموما وفرع العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من تطورات المنهجية والتحليلية في تقنية العلوم الطبيعية منها والاجتماعية، فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم المستعارة من فروع عملية أخرى والمطبقة في فرع العلاقات الدولية **مفهوم الدور**[2]. الذي بدأ الاهتمام به في إطار علم الاجتماع ومنه انتقل إلى العلوم السياسية، هذه الأخيرة شهدت في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين العديد من الدراسات التي قام بها مفكرون مثل **وولتر 1496 وهولستي 1970** في التاصيل والتنظير لمعنى الدور، في السياسة الدولية وإمكانية مذ نظرية الدور بوصفها **(وحدة)** بين مجموعة دول **(وحدات)** ربما يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي باعتبار أي الدول تعبر عن إرادتها، وتسعى إلى تحقيق أهدافها عبر سلوك سياسي خارجي يلتقي تفاعليا سلبا أو ايجابيا مع أنماط سلوكية سياسية خارجية لوحدات دولية أخرى، وحيث أن الوحدات السياسية "**الدول**" يختلف بعضها عن بعض في ترتيب المصالح والأهداف فضلا عن اختلافهما في التكوين والقدرات المادية والمجتمعية، ومن ذلك الواقع الجيوستراتيجي على نحو يعبر عن اختلاف الدور التي

1 - **المرجع نفسه،** ص 332.

2 - عبد القادر دندان، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير، 1991- 2006.**(مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة لخظر- باتنة- كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 27.

تؤديه بين فاعل أو متوسط الفاعلية أو قيل الفاعلية أو غير فال، وذلك تبعا لاختلاف القدرات المتاحة والتوازنات القائمة.

فإن الوظائف والأدوار تصبح تبعا لذلك غير ثابتة ويتضح من الأدبيات أن مفهوم الدور يتضمن ست مراحل وهي كما يلي: المرحلة الأولى: تبدأ بتوقعات الأفراد حول الحقوق والواجبات المرتبطة بالدور. المرحلة الثانية: تتمثل في إرسال مشكلي الدور لقواعد الدور إلى القائم بالدور في إدراك القائم بالدور للدور الذي يؤديه كما يتوقع منه المجتمع، المرحلة الرابعة: وهي الخاصة بتعريف وتحديد القائم بالدور للموقف وهو ما يتضمن رؤيته الشخصية لكيفية القيام بالدور، والمرحلة الخامسة وهي عبارة عن سلوك شاغل الدور، وهو ما يرتبط بالفواعل التي يفرضها الدور والتي يحددها الأفراد أو القائم بالدور أو الاثنين معا، أما المرحلة السادسة والأخيرة، فتتمثل في إدراك سلوك الدور حيث تكون هذه وظيفة مشكل الدور الذي يفحصه بدقة ويقارنه بتوقعات الدور، حيث يؤدي التقييم المتتابع للسلوك إلى تقوية أو تفويض التوقعات والنتائج وبالتالي استمرار قواعد الدور وأما تغيير القواعد (التغذية الاسترجاعية أو مدى الاستجابة)[1].

فنظرية الدور بهذا الشكل تفسير الدور بافتراض أن الأشخاص هو أعضاء مكانة اجتماعية، وأن لهم توقعات حول سلوكهم وسلوك الآخرين حيث يتحدد دورهم وفقا لعلاقة تفاعلية (**Interactionist Relation**) بين ثلاث معطيات رئيسة وهي:

المعطيات الاجتماعية: وتتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.

المعطيات الانأروبولوجية: وتتمثل في مجموع الحقوق والواجبات الخاصة بكل مكانة، والتي تدل على ثقافة معينة، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف والعقائد والأخلاق والعادات والفنون ... إلخ.

المعطيات النفسية: يحتوي الدور على معطيات نفسية، لأن التعبير عن الدور دال على شخصية صاحبه.

1 - رشا أحمد البسطي، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة من 1991 حتى 2008**.(رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية، القاهرة: 2012)، ص - ص 12- 13.

والواقع أن نظرية الدور وبالنظر لتنوع تطبيقاتها، والغموض الذي يكشف المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها وتعدد المداخل المعرفية التي تشكلها من نفسية واجتماعية وانتردبولوجية، فإنها تنقسم إلى عدة مداخل فكرية تختلف في معالجتها للقضايا المرتبطة بدراسة الدور وقد حدد "**بروس بيدل**" خمسة مداخل رئيسة ضمن نظرية الدور، وهي تتمثل في:

- **نظرية الدول المعريفية (Cognitive Robe theory)**: تركز هذه النظرية على العلاقة بين توقعات الدور والسلوك ويولى الاهتمام في نظرية الدور المعرفية للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات، وتقنية قياس التوقعات وأثر التوقعات على السلوك الاجتماعي ولتوقعات الدور مصدرين هما:

أ- معتقدات وتصورات الفاعل، الذي يحملها ما تستلزمه وما تتطلبه المكانة التي يحتلها.

ب- والمعتقدات والتصورات التي يحملها الآخرون حوله ما تتطلبه المكانة التي يحتلها ذلك الشخص.

- **نظرية الدور الوظيفية (Functional role theory)**: تركز نظرية الدور الوظيفية عموما على السلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستمر، فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر تلك السلوكات، ويفترض بالفواعل في النظام الاجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير ويطابقوا سلوكهم مع تلك المعايير، وبدأت هذه النظرية مع "**اليونتون**" وتبلورت أكثر مع أعمال "**بارسوتر**" و "**شيلز**" (**Shils**) والثنائي "**بيتس**" و "**هارفي**"[1].

- **نظرية الدور الفاعلية الرمزية**: تعد هذه النظرية المدخل المعاكس للوظيفة، فقد انبثقت الرمزية عند **(جورج هربتميد George H.mead)** والتي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعمارية في ثقافة ما إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم، وينقذون بها الأجزاء التي تخصهم.

- **نظرية الدور البنيوية**: في هذه النظرية يولي اهتمام قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا يعطي كذلك اهتمام كبير بمدى قدرة الفرد من التحرر من القيود التي

1 - عبد القادر دندان، **مرجع سابق**، ص- ص 23-33.

تفرضها منظومة القيم والمعايير والثقافة بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك (الأدوار).

- **نظرية الدور التنظيمية**: تهتم دراسة التنظيمات الرسمية، وساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور يركز على النظام الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانية)، وتكون موجعة بالتوقعات المعيارية، ولكن المعايير تختلف بين الأفراد، ويمكن أن تكون انعكاسا لكل مطالب التنظيمات الرسمية وضغوطات المجموعات غير الرسمية[1].

ولأن الدور الإقليمي التي تبتغي الصين الاضطلاع به لا يتم في فراغ، ولكن يتجه حتما إلى إقليم محدد يشكل هدفا للسياسة الإقليمية الصينية، والمتمثل في النظام الإقليمي لجنوب آسيا[2].

1 - عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979- 2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية**.(مذكرة مسلمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسيوية، كلية العلوم السياسية والإعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزئر3: 2012)، ص -ص 26- 27.

2 - عبد القادر دندان، **مرجع سابق**، ص -ص 45- 46.

الفصل الثاني

تطور العلاقات الصينية الأمريكية

المبحث الأول: محددات التنافس الصيني الأمريكي

المطالب الأول: المحدد الجيوبوليتيكي

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي

المطلب الثالث: المحدد الأمني و الثقافي

المبحث الثاني : توجهات التعاون الصيني الأمريكي

المطلب الأول : التراجع الأمريكي في العديد من المجالات

المطلب الثاني : الأهداف الحقيقية للتعاون الصيني الأمريكي

تمهيد:

برزت في الساحة الدولية علاقات مختلفة باختلاف اتجاهاتها، سواء كانت تضم دول شمال جنوب، دول جنوب جنوب، أو شرق غرب، من هذا التقسيم الأخير بدا جليا ظهور علاقة بين الصين والولايات المتحدة لا يمكن تحديد نوعها، إذا ما كانت تحكمها ظروف من التعاون أو الصراع.

وعليه ظهرت مجموعة من القضايا المتنازع عليها في قضايا مثل حقوق الإنسان الأزمة الكورية و أزمة تايوان والتبت وغيرها.

إلا أن بروز قوية عظمى في الشرق الأقصى المتمثلة في الصين، هذه الدولة التي حققت قفزة نوعية في كل المجالات، مما أهلها أن تكون القوة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في يوقت قياسي، مما جعل هذه الأخيرة (و م أ) أن تأخذ الصين حليفة لها لتجنب مواجهة معروف نهايتها.

المبحث الأول: محددات التنافس الصيني – الأمريكي.

المطلب الأول: المحدد الجيوبوليتيكي.

أولا/ الولايات المتحدة الأمريكية:

1. المساحة والموقع الجغرافي:

تقع الولايات المتحدة الأمريكية في قارة أمريكا الشمالية، وتحتل مساحة كبيرة من مساحة القارة تقدر[1] بـــ 9.3 مليون كلم^2 ، فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا، ومن الجهة البرية الرئيسية تمثل مساحتها 7800000 كلم^2.

وهي مساحة مفتوحة على الخارج، كذلك للولايات المتحدة الأمريكية سواحل على ثلاث جهات بحرية (ساحل المحيط الأطلسي، الهادي، جهة خليج المكسيك)، حيث تنحصر هذه الدولة بين المحيط الهادي من الجهة الغربية، والمحيط الأطلسي من الجهة الشرقية أما من الجهة الشمالية فتحيط بها كندا، أما من الجهة الجنوبية للبلاد فتشترك في حدودها مع دولة المكسيك.

2. الموقع الفلكي:

الولايات المتحدة الأمريكية بين خطي طول 63º ،123º غربا وما بين درجتي عرض 30º، 49º شمالا.[2] وهي كذلك مساحة تطل على الخارج (الواجهات البحرية) هذه الواجهات الثلاث لعبت دورا أساسيا في تاريخ المجتمع الأمريكي، هذا الموقع الجغرافي الكبير جعل منها تتوفر على موارد ضخمة مما أكسبها صفة القوة الأولى في العالم، وهو ما فتح الباب أمام التنافس والاختلاف مع غيرها من القوى الأخرى وخاصة الصين في مجموعة من القضايا المختلفة والمتعددة.

1 -*Guntram H. Herb, The Politics of Political Geography. Political geography , No:4952 , Paris , 1978 ، P.P. 21-30.*

2 - ipid.

أ- في آسيا:

*** قضية حقوق الإنسان:**

تعتبر قضية حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية على الساحة الدولية، والتي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الصين بخصوص حقوق الإنسان، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تتهم الصين بانتهاك حقوق الإنسان وتركز على أحداث الميدان السماوي التي شهدتها **بيجين عام 1989م.**

وأدت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه اللوم للحكومة الصينية، حيث عملت بعد أحداث **1989 في بيجين** على عزل الصين عن المجتمع الدولي، وعليه استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية شعار حقوق الإنسان محاولة منها للتعرض بالدول التي تنتهج سياسة مستقلة كالصين مثلا.

فقد كان الفكر السياسي الأمريكي يعتقد بأن ضرب الصين لمعركة الديمقراطية في عام **1989** سوف يؤدي إلى ارتباك سياسي والانهيار الاقتصادي، ولكن نجد أن المطالبين بالديمقراطية في الصين تعلموا من تجربة الاتحاد السوفيتي السابقة فوعود الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بمساحة روسيا إذا ما طبقت الديمقراطية واقتصاد السوق على النمط الغربي كانت وعود جوفاء لم تحقق لروسيا سوى الارتباك السياسي والاقتصادي، فالصين لا تريد الوقوع في هذا الفخ، لأن نجاح حركة الديمقراطية فيها لو قامت في الصين قبل استكمالها للنمو الاقتصادي قد يؤدي غلى تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن وعودها للصين..

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية على خلاف مع الصين حول سجل حقوق الإنسان[1].

نظرا للأهمية الاقتصادية لمنطقة الهادئ أو الأسيو- باسفيكي بالإضافة إلى كونها منطقة حيوية من الناحية الجيو-ستراتيجية جدول الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو إيجاد أسلوب يبقى على المصالح الأمريكية القائمة في المنطقة حيث تمحورت

1- رشا سهيل محمد، بان غانم الصائغ، **السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين** 1989- 2009.(مجلة التربية والعلم- المجلد (19)، العدد (5)، جامعة الموصل، مكتبة العلوم السياسية، 2012)، ص- ص 215-217.

الإستراتيجية الأمريكية حول احتواء اليابان وتأسيس تحالف أمريكي- ياباني، يشكل تأمينا لمصالحها في منطقة آسيا أمام الأطماع التوسعية للصين.

كما تم إبرام تحالف استراتيجي بين اليابان والولايات المتحدة عام 2005م، **والذي** أعتبر كنقطة تحول في العلاقات الثنائية على الصعيد العسكري، وما يعنيه من تقليل الفجوة العسكرية بين الدولتين.

* **قضية شبه الجزيرة الكورية**: لقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو أفراد كوريا الشمالية بالمصافح الإستراتيجية عسكريا واقتصاديا لكي تتكيف مع البيئة الدولية الجديدة التي تشكلت عقب نهاية الصراع الأيديولوجي عام 1989، وهنا صارت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تمن في تقرير الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وتأمين تعاون كوريا الشمالية في تطبيق اتفاقية إجراءات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية (الاتفاق الإطاري) بين الدولتين لعام 1994 وكذلك العمل على إجراء تغييرات تدريجية سليمة في نظام كوريا الشمالية، فالولايات المتحدة الأمريكية ظلت تسعى لاحتواء الحظر الكوري الشمالي[1].

وبحلول عام 1950 كان السؤال الوحيد يتمحور حول احتمال تفجر نزاع سياسي مع الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى حرب شاملة ونتيجة لذلك كان للتدخل الأمريكي العالمي في العقود الأربعة التي تلت ذلك التاريخ هدف واضح: رد الاتحاد السوفيتي عن محاولة التوسع المسلح وهزيمة دعوات الإيديولوجية.

كانت هذه السياسة عالمية في مداها وإقليمية في تركيزها، مع تأكيد شديد على الحلف الأطلسي من أجل احتواء الإمبراطورية الشيوعية الجديدة[2].

1- نجيم حذفاتي، **مرجع سابق** ، ص 75

2- بريجنسكي زيجينيو، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**.(ترجمة عمر الأيوبي) (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 156.

ب- في إفريقيا:

فقد أدت الولايات المتحدة سياستها تجاه إفريقيا في إطار المواجهة العالمية مع الإتحاد السوفيتي السابق، حيث كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية (1947-1988) هو احتواء الشيوعية على الصعيد العالمي، وقد نظر الساسة الأمريكيون إلى إفريقيا بوصفها منطقة رخوة، ويمكن أن تمثل مجالا للتوسع الإيديولوجي السوفيتي خاصة عندما أشغلت معظم الدول الإفريقية من الاستعمار، لذلك أصبح منع الاختراق الشيوعي هدفا رئيسيا للولايات المتحدة تجاه إفريقيا، خلال فترة ما بعد إيزنهاور وحتى إدارة بوش (الأب).

وفي عهد كارتر كانت السياسة الأمريكية نحو إفريقيا تتحرك من خلال تأييد الدور الفرنسي في القارة، ومحاولة تنفيذ الأهداف الأمريكية من خلال هذا الدور.

إننا في ظل إدارة الرئيس ريغان انصب الاهتمام بمواجهة الوجود السوفيتي على طوال السواحل الإفريقية سواء بالتشاور بين الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها أو بالعمل المنفرد، لأن القارة الإفريقية كانت بمثابة سلاح سوفيتي موجه نحو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن القول إن النمط العام الذي كان يميز السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بدايته الحرب الباردة أقسم بالعزلة.

لقد كانت الأهداف التقليدية للسياسة الأمريكية ونشاطاتها في إفريقيا تنحصر في احتواء التغلغل الشيوعي ومواجهة النفوذ والتغلغل عبر دعم بروز قوى سياسية محلية معارضة في محاولة للمحافظة على نوع من التوازن يضمن عدم حدوث تحولات تضر بالمصالح الأمريكية في إطار فكرة "ملئ الفراغ الحيوي" أطلقها الرئيس الأمريكي إيزنهاور في الخمسينات لوراثة مناطق النفوذ الاستعماري الكلاسيكي[1].

من الملاحظ أن إدارة الرئيس كلينتون قد رفعت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه إفريقيا وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات مثل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية ووكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العامة في الخارج، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة

1 - عبد الكريم مجدي: **التنافس الدولي على إفريقيا، التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا**. (دبي: مركز جمعية الماجد الثقافية والتراث، 2002)، ص- ص 9- 11.

الأمريكية تولي الأهمية القصوى للمصلحة القومية وهو من يعكسه اهتمامها ينظم ليست بالضرورة الديمقراطية بالمعنى الحقيقية وأنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما وللولايات المتحدة الأمريكية وبشكل خاص[1].

ثانيا/ الصين:

1. المساحة و الموقع الجغرافي:

تقدر مساحة الصين 9.6 مليون كيلومتر مربع" إن حوالي 1/15 من يابسة العالم، وبذلك تأتي الصين في المرتبة الثالثة في المساحة بعد الإتحاد السوفيتي وكندا.

و تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي.

طول الصين حوالي "5500 كلم" من الشمال إلى الجنوب، تمتد من الخط ألوسط للقناة الملاحية لنهر هيلونغ شمال بلدة موخة بمقاطعة هياونغاجيانغ إلى جيتسنغمو البحري لجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي (قرب خط العرض 4 درجات شمالا).

وعرضها حوالي "5200 كم" من الغرب إلى الشرق، تمتد من هضبة الباهيم قرب محافظة روتشيا بمنطقة شيذحيانغ الذاتية الحكم القومية الدغور إلى ملتقى قنوات الملاحة الرئيسية لنهري هيلونغ ووسولي في محافظة فويوان لمقاطعة هيلونغاجيانغ، ويختلف الوقت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق ويزيد الفرق بأربع ساعات بقليل[2].

2. الموقع الفلكي:

تقع الصين بين دائرتي عرض "18° و 54°" وبين خطي طول 74°و 135° وهي بذالك تعد حقا دولة قارة، وتتميز بموقع ذو أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا إذ تجاور 14 دولة منها: "روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...إلخ"، وللصين عمق إستراتيجي كبير وهو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الإستراتيجي الدفاعي

1- أسامة عبد الرحمان، **إفريقيا والخطر الصهيو-أمريكي-الشيعي** (القاهرة: هبة النيل للنشر والتوزيع، 2014)، ص 172.

2- قوانغ شيوى: **جغرافيا الصين**: (ط1، بكين: الهيئة العام لمكتبة الإسكندرية، 1987) ، ص 1.

خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب "4023 كلم" ومن الشرق إلى الغرب "6468 كلم"[1].

فرضت جغرافيا الصين وامتداد حدودها وكثرة مواردها حذرا كبيرا وحرصا شديدا عن الدفاع عن مكاسبها، حيث سعت إلى بناء قوة إستراتيجية يكون لها وزن متصاعد أمام تحديات دول الجوار، وقد نجحت الصين في إعادة وحدة الأراضي القارية الصينية تحت إدارة مركزية واحدة وأمنت حدودها الوطنية، إلى جانب تطويرها للقدرات العلمية والتسلح النووي.

أ- في آسيا:

* **قضية حقوق الإنسان**: ظهر: قضية حقوق الإنسان في الربع الأخير من عقد الثمانينات على إثر إحداث الميدان السماوي (تيا آن مين) التي شهدتها العاصمة الصينية بيجين في "1989م" إذ عدتها الصين شأنا داخليا لا يحق للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في شؤونها الداخلية وخرق سيادتها وأن لكل دولة لها الحرية في تنظيم علاقاتها برعاياها وفقا لطبيعة نظامها السياسي وأن قضية حقوق الإنسان في الصين ليس بالضرورة أن تلتقي مع المفهوم الأمريكي، إذ أن للصين ثقافتها وتاريخها الحضاري الذي يحتم عليها صياغة شؤونها الداخلية وفقا لتصوراتها ورؤيتها الخاصة بها بدون التدخل في شؤونها، إذ يقول الرئيس الصيني "جيانغ زيمين (1993م- 2003م)" «أن لكل دولة في العالم تستطيع التقدم في مجال حقوق الإنسان على وقف طريقتها وظروفها الخاصة». فالصين ترى أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أمرا لا يقل في أهميته عن الدفاع عن الحقوق السياسية إذ لم يكن يفوقه في الأهمية، والصين مازالت دولة شيوعية المنحى ولا تنتهج الديمقراطية، فالحكومة الصينية حساسة شديدة من موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان وتسعى إلى التحالف مع الدول الأخرى لمنع القوى الغربية من دفع الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات لإدانة قضية حقوق الإنسان في الصين[2].

* **القضية اليابانية**: تعتبر العلاقات اليابانية ذات طابع مزدوج بالنسبة للصين فمن جهة هناك ادراكات سلبية يشأن اليابان عدو تاريخي، ومن جهة أخرى فاليابان نموذج تهوى

1 - كريمة بوضياف ، **العلاقات الصينية الأمريكية- دراسة حالة الجزائر**.(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية المسيلة: 2016)، ص -ص 19- 20.

2- رشا سهيل محمد، بان غانم الصائغ، **مرجع سابق**، ص -ص 193-210.

للتحدث في الصين، فرغبة الصين لتوسيع علاقاتها مع اليابان يقابله الشك في الدوافع اليابانية لإعادة التسلح والسعي إلى امتلاك قدرات نووية، فالصين لا تنظر لليابان على أنها مجرد تهديد للأمن القومي الصيني، وإنما هي حلقة في السياسة الأمريكية التي استهدفت حصار الصين وفرضت عقوبات عليها، وتخوفهم من حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. وتعارض الصين وبشدة المساعي الأمريكية لتقوية النفوذ الياباني إقليميا وعالميا ليحل النفوذ الصيني، حيث رفضت الصين الدعم الأمريكي لترشيح اليابان لعضوية دائمة في مجلس الأمن[1].

* **قضية شبه الجزيرة الكورية**: إن عبور القوات الكورية الشمالية عام "1950" لخط عرض "38° شمالا" وغزوها لكوريا الجنوبية وبعد التدخل الأمريكي لصالح كوريا الجنوبية شعرت الصين بأنها أصبحت مهددة فأرسلت "30 ألف" من قوات الجيش الثالث إلى شمال الصين (منطقة موكدن)، وتورطت الصين في الحرب بعبور قواتها سرا إلى كوريا الشمالية لمساعدتها وقيامها بهجوم مكثف ضد كوريا الجنوبية والقوات المتحالفة، وأجبرت القوات المتحالفة على التراجع إلى خط عرض "38° شمالا" واستمرت الحرب سجالا حتى تم التوصل إلى اتفاق هدنة بعد أن هددت الولايات المتحدة كلا من الصين وكوريا الشمالية باستخدام الأسلحة النووية[2].

وتعتبر الصين هي الطرف الوحيد الأكثر تأثيرا على السلوك الخارجي لكوريا الشمالية ويعود ذلك أساسا للمساعدات المالية التي تقدمها واستعداها لحماية طبيعة النظام العسكري والسياسي القائم في كوريا الشمالية.

كما تحاول الصين أن تثبت أنها طرف فاعل ومؤثر على المستوى الدولي خاصة في منطقة جنوب شرقي آسيا، وأنها قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين[3].

1- نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص 72.

2 - هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية، دراسة تحليلية في عوامل البروز**، (1991- 2006).(قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية جامعة الملك سعود كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 52.

3- نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص 79.

ب- في إفريقيا:

لقد اتبعت الصين إستراتيجية القوة الناعمة في تحقيق مصالحها في أفريقيا،حيث انتهجت أساليب عدم التدخل في الشؤون الداخلية الأفريقية، وإقامة علاقات اقتصادية مصحوبة بمساعدات متنوعة دون مشروطية سياسية، بالإضافة إلى تفعيل الدبلوماسية الشعبية في توطيد العلاقات بين الجانبين.

حيث سعت الصين إلى تقوية علاقاتها السياسية بأفريقيا لتحقيق هدفين رئيسين الأول هو محاصرة تايوان، وسحب الاعتراف الدولي بها.

والثاني فكان الحصول على القوة التصويتية الكبيرة العدد لأفريقيا في المنظمات الدولية ومواجهة ضغوط القوى الغربية فيها.

وذلك عن طريق دبلوماسية الزيارات، حيث كثفت من زيارات مسئوليها إلى أفريقيا، حيث قامت بأكثر من "160 زيارة" إلى 30 دولة أفريقية منذ العام 1960، إضافة إلى دبلوماسية المؤتمرات، حيث أقامت الصين شراكة إستراتيجية مع الدول الأفريقية عبر إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي، حيث ينعقد المنتدى كل ثلاث سنوات، بهدف استراتيجي من المنظور الصيني، كما انتهجت الصين سياسة التعاون في المنظمات الدولية حيث كانت حريصة على تقوية علاقاتها بالقارة، نظرا لإدراكها حقيقة القوة التصويتية التي يعتد بها لأفريقيا في المجال الدولي حيث تمثل ثلث أصوات العالم[1].

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي.

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية.

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال بناء اقتصاد قوي وتعزيز سيطرة الشركات العالمية على مصادر الطاقة الحيوية وذلك لضمان تدفق إمدادات النفط إليها وبأسعار رخيصة.

1- إبراهيم حسني السيد محمد، **الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالتركيز على الجانبين الأمني والعسكري**، (دراسة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد (سياسة)، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية – قسم السياسة والاقتصاد- 2010)، ص- ص 34- 36.

وقد أحرز النظام الدولي الجديد ترتيبا جديدا لعناصر القوة الدولية، تبوأ فيها الاقتصاد الأولوية بعد انتهاء الثنائية القطبية، خاصة بعد أن انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية بنموذجها اللبرالي- الرأسمالي[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الأمريكي يقوم على ركيزة أساسية يصعب التخلي عنها هي "النفط" وليس الاقتصاد الأمريكي وحده فقد أثبت التاريخ الاقتصاد العالمي أن النفط على مدى قرن ونصف من الزمان قدم للحضارة كل ما يمكن أن يقيمها ويبنيها، وكل ما من شأنه أن يدمرها ويفنيها.

وفي صدد أهمية النفط في السياسة الأمريكية تقول "كلوديا رايت" أن حماية النفط تقع في مقدمة ثوابت السياسة الأمريكية فهي إلى الوصول إلى أضخم تنمية بأقل سعر، فالنفط هو القلب النابض للحياة الاقتصادية سواء عند أمريكا أو الدول الغربية عموما، لذلك تعمل الولايات المتحدة بكل قوتها على الحفاظ على استمرار تدفق إمدادات النفط[2].

اعتمدت الولايات المتحدة نهج جديد في تحقيق مصالحها في القارة الإفريقية عن طريق تطبيق مفهوم القوة الناعمة (SOFT POWER) والذي من خلاله تقدم المساعدات والبرامج الاقتصادية، حيث تنفق الولايات المتحدة حوالي "9 مليار" دولار سنويا في إفريقيا وذلك لتمويل برامج لدعم مجموعة واسعة من المجالات، كما تستثمر الولايات المتحدة مبالغ كبيرة في مجال النفط الإفريقي، حيث وصل عام "2004" فقط إلى "17.8 مليار دولار"، والذي يمثل 70% من الواردات الأمريكية من إفريقيا.

وتتمثل أهم البرامج والاقتصادية في القارة فيما يلي:

1- قانون الفرص والنمو الإفريقي (آجوا):

وهو عبارة عن مبادرة أطلقتها إدارة كلينتون تسمح للمنتجات الإفريقية (من دل جنوب الصحراء فقط) بدخول الأسواق الأمريكية دون رسوم جمركية، وثبتت إدارة بوش

1- شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر**(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2015)، ص -ص 26- 77.

2- مليكة قادري، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق- دراسة حالة-** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الحاج لخظر- باتنة- كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 63.

هذا القانون، بهدف فتح السوق الأمريكية لبضائع إفريقيا جنوب الصحراء، وأدت هذه المبادرة إلى زيادة حجم التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة وإفريقيا إلى ثلاثة أضعاف منذ 2001، وقد بلغ عدد الدول الإفريقية المؤهلة للانضمام للمبادرة حوالي **40 دولة في عام 2008**، ويلاحظ أن معظم التجارة التي تمت تحت مظلة هذا القانون منذ عام 2001 جاءت من واردات النفط[1].

وقد ربطت إدارة بوش مساعداتها الاقتصادية للدول الإفريقية يتبني تلك الدول للمعايير الأمريكية في التصدي "للإرهاب" وبالتالي تحولت إفريقيا إلى قاعدة إستراتيجية خلفية مهمتها تأمين الإمدادات البترولية للولايات المتحدة[2].

2- خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز:

أعلن الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في يناير 2003 عن إنشاء خطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز، حيث تعهد بتقديم **15 مليار دولار** للسنوات **2002** حتى عام **2008** لمواجهة المرض في جميع أنحاء العالم، إلا أنه ركز على الدول الإفريقية التي يبلغ عددها **12دولة** والتي حصلت على مساعدات اقدر بـــ **10 مليار دولار لمواجهة الإدز.**

3- مؤسسة تحدي الألفية:

أنشئت في يناير 2004 وقامت على فرضية أن المساعدات تصبح أكثر فاعلية إذ عززت من الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية، والاستثمار في البشر، وقد استطاع هذا المشروع توفير مبالغ كبيرة من المعونة بقيمة 5 مليار دولار كل سنة، بزيادة بلغت 50% في المساعدة الإنمائية الرسمية للقارة.

أكدت الدراسات الأمريكية أن الولايات المتحدة تستورد 25 % من استهلاكها النفطي في غرب إفريقيا بحلول عام 2015، بالإضافة إلى التنافس الدولي على نفط القارة خاصة من القوى الأسيوية الصاعدة.

---

1 - إبراهيم حسني السيد محمد، **الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر** 2001، **بالتركيز على الجانبين الأمني والعسكري**، (دراسة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد (سياسة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية قسم الاقتصاد، 2010)، ص 31.

2- نجلاء مرعي، **النفط والدماء... الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا السودان نموذجا**،(جامعة القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012)، ص 96.

يأتي بعد ذلك مواجهة التغلغل الصيني المتنامي بسرعة في إفريقيا وتحجيمه اقتصاديا، حيث ظلت الولايات المتحدة تراقب على كثب هذا التغلغل، غير أن الأمور في القارة أخذت بعيدا عن متناول اليد الأمريكية، لذا لابد أن الولايات المتحدة عازمة على الدخول بقوة لكي تردع الصين.[1] يقول مايكل رايتس، إن المصالح الإستراتجية للولايات المتحدة الأمريكية لا تشمل فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة والموثوق بها، ولكن أيضا محاصرة كل من الصين (على سبيل المثال في السودان) وكوريا الجنوبية (على سبيل المثال في نيجيريا) وتشكل إفريقيا بحسب أجهزة الاستخبارات جبهة جديدة في الحرب ضد الإسلام الثوري.[2]

ثانيا/ الصين:

تقع القارة الأسيوية في قلب الاهتمام العالمي، حيث ذهبت العديد من الآراء إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون " قرنا آسيويا" بامتياز في خلل صعود قوى أسيوية كبرى مثل الصين التي تتجه إلى عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة.[3]

ولعل أهم ملامح الصعود الصيني هو التحسن المستمر في مؤشرات الأداء الاقتصادي الصيني، وقد حققت الصين هذه الطفرة نتيجة برنامج سياسي اقتصادي متماثل الذي قاده **دنج هيسياوبنج**، الذي تولى السلطة سنة 1978 يقوم على إدخال أساليب النمو الرأسمالي في إطار السيطرة السياسة للحزب الشيوعي مع اللجوء إلى أسلوب التدرج وتنويع العلاقات الاقتصادية والخارجية.

وفي آسيا حدث صعود اقتصادي واضح لمجموعة دول شرق آسيا المتمثلة في اليابان، الصين، هونغ كونغ، سنغفورة، كوريا الجنوبية، تايوان، وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة بالنمور الأسيوية دلالة على صعودها الاقتصادي، فقد حققت هذه الدول في خلال

1- إبراهيم حسين السيد محمد، **مرجع سابق**، ص- ص 31-33

2- عبد الرحمان حمدي، **مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 179.

3- محمود أمين نظير، **التنافس الصيني الأمريكي في آسيا**،(كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك)، ص 384.

ثلاثين عاما طفرة اقتصادية أطلق عليها البنك الدولي للإنشاء والتعمير اسم " **المعجزة الشرق أسيوية**" the east acsian miracle" في دراسة منشورة سنة 1993.[1]

وقد تمكنت الصين من تحقيق تقدم اقتصادي تشمل مؤشراته الارتفاع المطرد في معدل النمو الاقتصادي حتى أنها باتت قوة دولية معترف بها وقد ترتب على قبول الصين في منظمة التجارة العالمية زيادة كبيرة في الصادرات الصينية.

وقد ساهمت السياسة الصينية في تخفيف القيود على الشراكة الأجنبية و المشاريع المشتركة بالمثل.[2]

كان نصيب الصين وحدها من إجمالي الناتج العالمي في عام **1980** يقدر بـــ **2%** ثم صعد إلى **7.6%** في **2001**، ومن المتوقع أن يشكل **16.9** من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام **2015** وبلغت صادرات الصين عام **2000** نحو **249** مليار دولار، ارتفعت إلى **585** مليار دولار في عام **2004** وقدرت قيمتها لعام 2010 بنحو 1.274 مليار دولار.[3] وفي السنوات الأخيرة حققت الصين درجة دراماتيكية من النمو واتضحت في عام 2001 إلى منظمة التجارة العالمية كما بلغت مساهمتها في عام 2009 في النمو الاقتصادي العالمي 50 % وهي تستثمر بصورة نشطة في برامج تقنيات الكربون المنخفض والحفاظ على الطاقة.[4]

تصنف المنظمة العالمية للتجارة الصين في الموقع السادس في الاقتصاد العالمي وهي مرشحة أن تحتل الموقع الأول في العقود الثلاثة القادمة.[5]

تعد الأدوات الاقتصادية هي الأكثر نجاحا في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا حيث استخدمت الصين موقعها كثالث أكبر دولة تجارية في العالم عام 2008

1- سليم محمد السيد، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، ط1، 2002)، ص- ص 646- 647.

2 - عاهد مسلم المشابقة، **البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية**،(دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2004)، ص- ص 376، 377.

3- محمود أمين نظير، مرجع سابق، ص 392.

4-مشعل جوهر، **الأزمة الاقتصادية العالمية عززت مكانة الصين كقوية اقتصادية**، الجريدة 9، بلوتشيب، اقتصاد، العدد 1354، .... 27 أوت 2011 م

www.aljarida.com

5- السيد ولد آباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالية الفكرية والإستراتيجية** (الدار العربية للعلوم، ط1، 2004)، ص 62.

لممارسة الدبلوماسية التجارية مع إفريقيا، الأمر الذي رفع من الرصيد التجاري مع هذه القارة من 5 مليار عام 1995 إلى أكثر من 100 مليار عام 2008 لتشكل 5% من حجم التجارة الصينية مع العالم، كما تسيطر على أكثر من 10 % من التجارة العالمية، كما تقدم الصين القروض الميسرة والائتمانات عبر وزارة التجارة وبنك التصدير والاسترشاد الصيني، وتقدر القروض الميسرة التي قدمها البنك لإفريقيا بحوالي 9.8 مليار دولار في عام 2007، كما أنشأ بنك التنمية الصيني صندوق التنمية الصيني الإفريقي برأس مال 5 مليار دولار لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الزراعية، حيث حرصت الصين على إسقاط نحو عشرة مليارات دولار من مديونية الدول النامية في إفريقيا وهو ما لم تقم به أية دولة غنية.

كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بشكل كبير خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع من 5.6 مليار دولار عام 1999 إلى 32.2 مليار دولار عام 2005، ثم أصبح 73 مليار عام 2007 ووصل إلى أكثر من 108 مليار دولار عام 2008، ومن ثم أصبح الصين ثاني أكبر شريك تجاري في إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحصل الصين على 30 % من الواردات النفطية من إفريقيا ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة نظرا لمتطلبات الطاقة الصينية المتزايدة.[1]

ونظرا لوجود احتياطات مهمة في إفريقيا فإن الصين لم تأل جهدا في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا وتحديدا من الجزائر و أنغولا وتشاد والسودان ونجيريا، الغابون وغينيا الاستوائية، والجدير بالذكر أن الصين استوردت 3.38 مليون طن من نفط إفريقيا عام 2005، وهو ما شكل 30 % من إجمالي وارداتها من الطاقة.

مما سبق ذكره فإن نفط إفريقيا يعد من أهم أوليات السياسة الخارجية الصينية في إطار إستراتيجية المساعدات النفط إلا أن علاقات الصين مع إفريقيا تتجه نحو آفاق

1- محمد إبراهيم حسيني السيد، **الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 بالتركيز على الجانبين الأمني والعسكري**،(دراسة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد (سياسة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2010)، ص- ص 36- 37.

ومجالات ودوائر جديدة أخرى بخلاف الطاقة ولكنها تتكامل مع الطاقة لتدعم مكانة الصين في إفريقيا.[1]

المطلب الثالث: المحدد الأمني و الثقافي .

أولا : المحدد الأمني

أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1950 هي المسؤولة الرئيسية عن بروز الملف التايواني، فمن جهة تعترف الولايات المتحدة الأمريكية أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وذلك عبر تصريحات رسمية كثيرة وثلاثة إعلانات ثنائية منذ عام 1972 ومن ناحية أخرى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشتغل بمهارة ودقة تايوان لخدمة مصالحها في المنطقة.

لذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه يجب عليها إعاقة التوحيد السلمي أو التوحيد بالقوة لجانبي مضيق تايوان، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتبقى قوة مؤثرة في منطقة آسيا والباسفيك وتضاعف من مصاعب ومشكلات هذه المنطقة.

وتبدو السياسة الأمريكية مربكة إلى حد ما في مسألة تايوان، **إذ كتب ريتشار نيكسون حول هذه المسألة**: لنرى أن الولايات المتحدة الأمريكية غير واضحة الأهداف في هذه المسألة ويقول **نيكسون** : " وفي بلاغ شونغهاي لعام 1979 اعتراف بأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين ولكننا عبرنا عن تأييدنا للحل السلمي لمسألة التوحيد السلمي وعلينا أن ننظر في القيام ببعض الخطوات التي من شأنها أن ترفع المركز الدولي لتايوان" وينص قانون العلاقات مع تايوان على: " أن أي إجراء لتحديد مستقبل تايوان بأي وسيلة كانت خلاف الوسيلة السلمية بما فيها المقاطعة وفرض الحضر، ستعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لسلامة وأمن منطقة غرب الهادي و النظر إليه على أنه قضية أمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بدعم تايوان وتسليحها عسكريا، بالرغم من تعهدها بتقليل بيع الأسلحة لتايوان تدريجيا حتى وقفها نهائيا، فهدف من الاستمساك

1- نجلاء مرعي، **النفط والدماء.. الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا- السودان أنموذجا-** (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2012)، ص -ص 53-57.

بالتدخل في المشكلة التايوانية يكمن في استغلال هذه المشكلة للحذر من الصين واحتوائها.[1]

أما الأمن في إفريقيا فيشمل:

1. تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين على جانب كبير من الأهمية وهما منطقة البحيرات العظمى ومنطقة القرن الإفريقي الكبير مع الاعتماد على قيادات إفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة كما ظهر ذلك جليا في مؤتمر غنتيني الذي عقده كلينتون مع زعماء ست دول إفريقية كما تسعى هذه السياسة إلى محاصرة النظم الإفريقية المعادية لأمريكا مثل السودان وليبيا.
2. تشمل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات الإنسانية وتحديات حفظ السلام، أما الدور الأمريكي فينحصر في التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة.
3. التركيز على قضايا الإسلام السياسي إذ طرحت عملية تفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من كينيا وتنزانيا ورد الفعل الأمريكي المتمثل في توجيه ضربات عسكرية لكل من السودان وأفغانستان تساؤلات عديدة حول الحرب المعلنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها تنظيم القاعدة وبالرغم من تاريخ الصراع والتنافس بين حركة الإسلام السياسي والغرب عموما قديم ومعلوم، إلا أنه من الملاحظ منذ نهاية الثمانينات ازدياد حدة هذا الصراع خاصة مع إصرار الغرب على البحث عن عدو استراتيجي بديل للإتحاد السوفييتي.[2]

ب / الصين:

شهدت الصين مجموعة من التطورات في اتجاه بناء القوة العسكرية منها التحول المثير في الإستراتيجية العسكرية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والبحوث والتطوير المشترك مع التكنولوجيا العسكرية الأجنبية، إذ شرعت الصين في عملية تحديث كبيرة لقويتها الجوية والمدفعية وبشكل ملحوظ منذ بداية الثمانينات.

1- نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص -ص 76- 77.

2- عبد الرحمن أسامة، **إفريقيا والخطر الصهيو أمريكي- الشيعي**، (جامعة القاهرة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2014)، ص- ص 170- 171.

إن الصين كما يزعم صقور البيت الأبيض مشغولة بأسلحة الدمار الشامل ويقال أن العسكرة تمثل الواقع المحوري للصين اليوم فالنفقات العسكرية السنوية للصين تزداد عام بعد عام.

فموازنة عام 1996 زادت نسبة 11 % عن العام السابق وموازنة 1977 زادت بنسبة 13% عن موازنة عام 1996، وهناك عقبات تقف حائلا أمام وضع تقدير حقيقي لموازنة الأسلحة في الصين، فالصينيون لا يدرجون بند البحوث والتطوير العسكري في ميزانيتهم على نحو ما تفعله الدول الأوروبية.

إن بعض المعدات الصينية الأكثر تقديما تأتي بصورة صفقات مقايضة من روسيا وتكاد تكاليف الأيدي العاملة لا تساوي شيئا تقريبا لذا فالصين يمكنها أن تبقى على جيشها عاملا ليماثل ثلاثة أمثال القوات المسلة الأمريكية بكلفة أقل من عشر كلفة الرواتب وبلغ تعداد جيش التحرير الشعبي الصيني عام 2002 حوالي 2.000.000 منتسب موزعين على 30.000 وحدة عسكرية وتسعى الصين إلى تقليل هذا العدد بالاعتماد على الإمكانيات التكنولوجية في الميدان العسكري التي تسهم في تقليل العنصر البشري في الجيش.[1]

كما طورت الصين صواريخ باليستية يصل مداها إلى أكثر من 2000 كلم، وأنتجت صواريخ (دونغ فنغ) وصواريخ D.F31 ذات الوقود الصلب، وتمتلك الصين فضلا عن ذلك صواريخ متنوعة متوسطة المدى، كما تمتلك غواصات نووية حاملة للصواريخ الباليستية ذلك مما يعكس المخاوف الأمريكية والغربية من الصين وقدرتها العسكرية المتصاعدة، ويفسر الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين.

نظرا للعدد الضخم لسكان الصين ومساحة الصين الواسعة، واختلاف التضاريس وطول الحدود الدولية، ووجود الصين في موقع جغرافي حساس، ونظرا لسخونة منطقه بحر الصين الجنوبي واحتمال اندلاع حروب إقليمية، تحتم على الصين بناء قوة عسكرية إستراتيجية تحافظ بها على مكتسباتها، وترسي مكانتها إقليميا وعالميا ولا ضير أن يعد

1- زياد خلف عبد الله محمد الجبوري، **تأثير عامل القرصنة التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية**،(مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة2)، ص 349.

حيث الصين من الناحية العددية أكبر حيث في العالم، إذ يقدر عدده بحوالي إلى ثلاثة ملايين فرد، وهو ما يساوي ربع عدد العسكريين في العالم.[1]

تعد مشكلة تايوان أخطر مشكلة تواجه الصين لأنها يمكن أن تدمر الأمن والاستقرار في شرق آسيا، أكثر من أي شيء آخر، حيث تعتبر تايوان المستقلة فعلا والتي تبحث عن اعتراف رسمي تشكل مصلحة مركزية بالنسبة للصين، لأنها تؤثر بشكل مباشر على استمرار الحزب الشيوعي في السلطة فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي للصين وقوة الدولة الصينية وهيبتها، ولا يوجد زعيم صيني شيوعيا كان أم لا يمكن أن يتنازل عن تايوان دون أن يتسبب ذلك في انهيار حكمة، لقد طرحت القيادة السياسية الصينية من أجل حل قضية تايوان مفهوم جديد يتمثل في شعار بلد واحد ونظامان مختلفان وبالمقابل فإن الصين مستعدة لخوض حرب محتملة حتى ضد الولايات المتحدة الأمريكية إذا تطلب الأمر ذلك الإجراء لضبط تايوان ضمن إطار سياسة الصين الواحدة، حيث رفضت الصين نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي لأنها تخشى من أن هذا الدفاعي الصاروخي قد يشمل تايوان و يدخلها في المنظومة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية لذلك يعترف الدبلوماسيون الصينيون وذلك العسكريون بأن أنظمة الصواريخ الاعتراضية التي تزود بها الولايات المتحدة الأمريكية كلا من اليابان وكوريا الجنوبية على الرغم من أنها لا تلق ترحيبا من الصين بأمر يختلف تماما عن تزويد تايوان بمثل هذه الأنظمة باعتبار أن اليابان وكوريا الجنوبية دولتان ذاتا سيادة أما تايوان فهي جزء من الوطن الأم (الصين).[2]

ورغم أن تايوان لم تكن ذات قيمة مادية مهمة للصين فقد أصبحت رمزا يدل على استمرارية المأساة القومية الصينية.[3]

1- هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية- دراسة تحليلية في عوامل البروز** (1991-2006)،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 80.

2- صفاء حسن علي الجبوري(مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 3، السنة 3، العدد 12)، ص 170.

3- نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص 75.

تمثل إفريقيا مصلحة قوية للصين، باعتبارها سوقا واسعة لمبيعات السلاح والمعدات العسكرية، وتعتبر زيمبابوي ونيجيريا وأثيوبيا وإريتريا والسودان من أهم عملائها في المرحلة الحالية، وليس انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية الصينية في إفريقيا في محله تماما، فإن كانت واشنطن تعيب على بكين دعم الأنظمة " الخارجية" أو المثيرة للمتاعب" وفقا لقاموس المفردات الأمريكي، فإنها تمارس ذات الأسلوب وتدعم الأنظمة السلطوية في باكستان وغينيا الاستوائية وغيرهما.

بالتالي توسعت الصين في علاقتها بالقارة فقدمت المهمات الحربية لموزنبيق والطائرات العمودية لكل من مالي وأنجولا و أبرمت صفقات السلاح مع نيجيريا وناميبيا وسيراليون و أثيوبيا و إريتريا وغيرها.[1]

ثانيا: المحدد الثقافي:.

أ/ الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العولمة أي نمو شبكات من الاعتماد المتبادل على صعيد العالم كله هي بالفعل هي بالفعل قديمة قديم التاريخ، والجديد فيها هو أن الشبكات أكتف وأعقد، وتضم طبقات اجتماعية أكثر، فطريق الحرير القديم الذي كان يربط أوروبا الوسطى بآسيا هو مثال عن العولمة " الرقيقة" التي كانت تنطوي على كميات قليلة من بضائع الفخفخة وزبائن من النخبة وقد تزايدت العولمة التجارية بشكل كبير في القرن التاسع عشر.

إن الفكرة القائلة بأن العولمة تعادل الأمركة شائعة ولكنها تبسيطية أكثر من اللازم، فالولايات المتحدة الأمريكية نفسها هي نتاج عولمة القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلاديين، و يلاحظ (**أنطوني غيدنز عالم الاجتماع البريطاني**) بأن العولمة ليست فقط سيطرة الغرب على الآخرين، بل إنها تؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية كما تؤثر على البلدان الأخرى، فالعولمة في أصلها ليست أمريكية حتى ولو كان جزء كبير من محتواها الحالي شديد التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

ساهمت العولمة بشكل كبير في جعل الولايات المتحدة الأمريكية في أية دولة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فالعولمة هي ابنة التكنولوجيا والسياسة كلتيهما.

1- عبد المنعم طلعت، **الهجوم الهادي: المصالح الإستراتيجية العسكرية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا**، (القاهرة: 2008)، ص -ص 101-103.

وهناك من يرى العولمة كشبكة محورها الولايات المتحدة الأمريكية وتشعباتها تمتد إلى باقي أنحاء العالم وفي هذه الصورة شيء من الحقيقة.[1]

تعني العولمة تحول العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود، ولم يقتصر الأمر على الخطاب السياسي، وإنما امتد ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع من ترجمة العولمة إلى واقع. ومن ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 للإشراف على عملية تحرير التجارة الدولية، حيث يرى كينيث والتز أن العولمة هي " بدعة التسعينيات" و أنها " مصنوعة في أمريكا" بل أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ القوية العسكرية بشكل منفرد لفرض العولمة، ومن ثم فهي عملية مقصودة.[2]

مادامت قوة الولايات المتحدة الأمريكية مركزة في أشكال العولمة الأربعة:

الاقتصادي: (الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق رأسمالية) **والعسكري**: (فهي البلد الوحيد الذي تصل يده إلى جميع أنحاء العالم)، **والاجتماعي**: (فهي قلب الثقافة الشعبية) **والبيئي**: (فالولايات المتحدة الأمريكية أكبر ملوث للبيئة، ودعمها السياسي ضروري للقيام بعمل فعال بشأن القضايا البيئية).[3]

ب / الصين:

لقد ارتبط البحث في الثقافة السياسية في نطاق الدراسات الأكاديمية بنظريات الطابع القومي، التي أثارها باحثون ينتمون إلى ميدان الأنثربولوجيا مثل: **روبرت بندكت، ومارغريت ميد**، وجعلت هذه الدراسات من القيم والمعتقدات والأعراف المتجذرة تاريخيا مشكلا للثقافة السياسية انطلاقا من ذلك نجد أن الثقافة الصينية تتشكل بالأساس من ثلاث ثقافات مختلفة، **الثقافة الكنفوشيوسية، الثقافة الماركسية، الثقافة اللبرالية.**

لقد تشكلت الثقافة الصينية عبر زمن طويل لأن الصين تمتلك أكبر تاريخ غير منقطع، لذلك وجب تحديد تطور الثقافة السياسية عبر مراحل أربعة هي:

1- جوزيف س ناي(الابن)، **مفارقة القوة الأمريكية**،(ترجمة محمد توفيق البجيرمي) (ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص-ص 150- 173.

2- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002)، ص- ص 650-652.

3- جوزيف س ناي (الابن)، مرجع سابق، ص 173

أ- **المرحلة** (1112- 221 **ق.م**): كان النظام الأسري صارما خلال هذه الفترة، سيطرت فيه أسرة نشو، ترتكز معظم أتباعه حول النهر الأصفر وتشبع بالثقافة الكونفوشيوسية التي تهدف إلى التناغم بين الأنظمة السياسية والاجتماعية والطبيعية.

ب- (1644-1912): وهي مرحلية الصراع الدولي على الصين في هذه المرحلة عرفت الصين إذلالا كبيرا، لكن رغم ذلك لم ينصهر الصينيون في الثقافة الغربية، لهذا نجد أن الصين قد حافظت على تاريخها الممتد عبر الزمن.

ج- **المرحلة** (1911- 1949): تبدأ بالدور الذي مارسه " صن ياتصن" (1866-1925) في هذه الفترة كان الهجوم كبير على التراث الكونفوشيوسي.

د- **المرحلة الماوية**: في هذه المرحلة طرحت النظرية الماركسية بديلا ثقافيا متكاملا، وراحت هي النظرية في الاستمرار في الهجوم على التراث الصيني القديم خاصة خلال الثورة الثقافية في الستينيات، لكن هذا التيار تراجع مع ضعف العلاقة الإستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي، يتضح هذا أكثر بعد سنة (1979-1987).[1] ودخول اللبرالية المعاصرة أو ما اصطلح عليه بـــ " النفعية البراغماتية" القائمة على المصالح التي أرسى قواعدها اللبراليون الجدد في الصين بداية (**ونغ شياوينغ- جيانغ زيمين- هوجين كاو**) والحكام الجدد الذين تأثروا بنمط الحياة الغربية.[2]

إذ تعد الصين متعددة القوميات، حيث يتركب المجتمع الصيني من عدد كبير من المجموعات الإثنية واللغوية المختلفة التي تزيد عن 56 قومية، تتقدمهم قومية **الهان** أكبر المجوعات العرقية وهي الكتلة المسيطرة من الشعب الصيني حيث يشكلون 91.6% ومن الأقليات المشكلة للتركيبة البشرية والثقافة الصينية نذكر " **الهوي**" والتي ينحدر أفرادها من من المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام في القرن السابع ميلادي ويتمركزون في منطقة **شينغهاي** بالإضافة إلى أقلية " **المانشوس**".

1- مروة صديقي، **الإستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة المسيلة، 2015)، ص، ص 44,46.

2- كريمة بوضياف، **العلاقات الصينية الإفريقية- دراسة حالة الجزائر**- (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية، جامعة المسيلة، 2016)، ص ،ص 25، 26.

إن هذا التنوع في تركيبة الصين العرقية والثقافية، لا يعني عدم الانسجام داخل المجتمع الصيني، ولكن اللغة الأكثر انتشارا في الصين هي اللغة التي يتحدث بها الصينيون **الهان** والمعروفة بلغة **الماندرين و بوتونغوا**، أي اللغة العامة وتعتبر الأكثر انتشارا في العالم من حيث عدد المستعملين.[1]

المبحث الثاني: توجهات التعاون الصيني الأمريكي.

المطلب الأول: التراجع الأمريكي في العديد من المجالات.

هناك العديد من المؤشرات التي توضح التراجع الأمريكي على مستوى:

1. **المستوى الاقتصادي**: تعتبر مسألة هبوط الفاعلية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هو من يقود صانع القرار الأمريكي نحو التفكير الاستراتيجي بالموارد الطبيعية في العالم، وهو ما يبرر تفاقم العجز التجاري الأمريكي، بحيث بلغ عام 2001 أكثر من 450 مليار دولار، موزعا إلى دول دائنة في الولايات المتحدة وبواقع 84 مليار دولار للصين و 68 مليار دولا للاتحاد الأوروبي، 13 مليار لكوريا الجنوبية، 30 مليار للمكسيك، حتى أن إسرائيل، روسيا، أوكرانيا، قد بلغ العجز التجاري لها على التوالي: 4.5 مليار، 3.5 مليار، 500 مليون دولار.

إن العجز التجاري الأمريكي يعكس جانب اقتصادي جوهري، مفاده أن القدرة الإنتاجية الأمريكية أخذت تترنح أمام قدرات القوى الاقتصادية الأخرى في العالم. حين باتت أمريكا تستهلك أكبر مما تنتج، إذ أن العام الصناعي بأسره أصبح ينتج كي تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أن الدولار الأمريكي لم يعد في موقع ثقة بسبب تذبذب قيمته على الدوام في البورصة العالمية. وهذا ما ينبئ عن حقيقة واردة في الاقتصاد أن كل استثمار كثيف في الولايات المتحدة هو بمثابة إنذار عن وجود كارثة اقتصادية يمكن أن تفقد المستثمرين أموالهم[2].

وفق للتقرير السنوي لوزارة الخزينة الأمريكية الخاص بالسندات بلغت قيمة ما يملكه الأجانب من سندات الخزينة الأمريكية بشكل عام 4.4 تريليون دولار عام 2010م، بلغت قيمة ما تملكه الصين من هذه السندات 1.16 تريليون دولار.

1- جوزيف س ناي، **مرجع سابق**، ص 117.

2 - عبد الصمد سعدون ، **الارهاب الدولي : المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية. قضايا سياسية**،(جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، الملف الثالث، العدد 11، خريف 2006)، ص 43.

بالنسبة لمشكلة الديون الأمريكية فقد قال "بان تشينغ" وهو عضو مجلس المؤتمر الاستشاري السياسي للمجلس الصيني ومساعد رئيس لجنة التنظيم المصرفي الصينية، "إن السبب في التراكم المستمر للدول الأمريكية يعود إلى عدم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد وسيلة جيدة في حل مشكلة العجز الهائل في الميزانية، الأمر الذي يهدد أمن أصول النقد الأجنبي فيها".

بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التراجع المستمر، فقد ارتفع معد البطالة ليصل إلى نحو 98% عام 2010 مليون عاطل عن العمل من مجموع اليد العاملة، وكانت الولايات المتحدة فقد عرفت فقدان 7.5 مليون عامل لوظائفهم، في الفترة الممتدة من 2007م- 2010م، كما ارتفع عدد الفقراء في الولايات المتحدة، فقد ذكر مكتب تعداد ولايات المتحدة الأمريكية في 16 سبتمبر 2010م أن 44 مليون أمريكي إجماليا وجدوا أنفسهم في حالة الفقر وكان ذلك بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما أن ظهور تكتلات اقتصادية على مستويات إقليمية وقارية عالمية، ورغم أهمية هذه التكتلات إلا أنها ساهمت في تراجع الاقتصاد الأمريكي، فقد برزت تكتلات إقليمية تعمل على النطاق الإقليمي لتحقيق أهداف داخلية وهي التكامل الاقتصادي بين دول تكتل لمواجهة تحديات التنمية، وأهداف خارجية أهمها حماية اقتصاديات هذه الدول من مخاطر النظام الاقتصادي العالمي خاصة من زاوية الأزمات المالية المتكررة، ومن أبرز هذه التكتلات نجد تجمع الآسيان وتجمع شنغهاي، مجلس التعاون الخليجي...، وتجمعات قارية أو عبر قومية أي تتجاوز حدود القارة الواحدة، مثل الاتحاد الأوروبي كتجمع قاري، والتجمع الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي...، حيث تقوم كل التكتلات الاقتصادية بتطبيق إجراءات وسياسات حمائية ونقدية لحماية اقتصادياتها وتحسين مستويات التنمية وهو ما لا يتناسب مع السياسات الاقتصادية سواء على المستوى التجاري أو المالي للولايات المتحدة، التي تحاول الحفاظ على التشكيل الاقتصادي القائم الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة[1].

1- نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص – ص 92- 93.

2- المستوى العسكري:

نظرا لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في حروب ونزاعات على جبهات متعددة أدى لاستنزاف القوة العسكرية لها وتزايد الإنفاق العسكري على حساب الاقتصاد، كما أن العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح في صياغة إستراتيجية عسكرية واضحة في التعاون مع قضايا الأمن القومي سرعان ما أثبت فشلها[1] من خلال غزوها للعراق وأفغانستان واحتلالها من خلال اللجوء إلى القوة الصلبة في شن الحروب في سبيل تعميم الديمقراطية الأمريكية لم يكن سوى مهزلة، إذا أصيبت الإدارة الأمريكية بالإرباك نتيجة الانتخابات في مصر وتونس والمغرب واحتارت بين اعتمادها القوة الناعمة أو القوة الصلبة[2]، ولذلك فإن حالة الجمود أو الركود الجزئي الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي، سيكون له تأثير سلبي على الإنفاق العسكري، لأن زيادة الإنفاق العسكري يتماشى وتطور الأداء العسكري الأمريكي تراجعا في أدائه، فإن الإنفاق العسكري لا يزال في منحى تصاعدي، إذ يشير تقرير المراجعة الدفاعية ل 2010م – 2014م إلى أن الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2011م يقدر ب 70.88 مليار دولار بزيادة قدرها 44 مليار دولار عن عام 2010م. من هنا يتضح أنه مقابل تزايد الإنفاق العسكري يتراجع الاقتصاد الأمريكي وهذا ما عبر عنه "بول كيندي".

لكن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في محيط الشرق الأقصى، وحساسية علاقتها وأساليبها في التعامل مع الصين بحيث أن إتباع إستراتيجية الاحتواء ضدها قد يدفعها لتوثيق علاقتها بروسيا وأوكرانيا، ودول غربية أخرى مما يخل احتمال بعث أحلاف مضادة، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما أن تعقيدات الوضع في البيئة الدولية الراهنة، لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية من صياغة إستراتيجية مثلى لمواجهة التحديات، مما انعكس سلبا على تحيق الأهداف والاستراتيجيات الأمنية للولايات المتحدة.

1- **نفس المرجع**، ص 94.

2- مروان بشارة، **أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي. سلسلة دراسات** (سياسات عربية، العدد1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013م)، ص 3.

3 - أميمة علي طه، **العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة**،(بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير للعلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2002)، ص 84.

فالنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة لم يصل إلى الإستقرار بعد، بالإضافة إلى طبيعة الإرهاب في حد ذاته واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المفهوم للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مما زاد الكراهية لكل ما هو أمريكي. ولا ننسى القضايا المتعلقة بالانتشار النووي وازدواجيته لمعايير التعامل الأمريكي مع هذا الجانب مما أضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وهذا ما يثبت أن تراجع الولايات المتحدة في مجال الاقتصاد رغم تمتعها بالريادة في مجال التكنولوجيا العسكرية، أي عدم الانسجام في المكانة (عدم توازن الولايات المتحدة في المجالات المختلفة للقوة)[2].

وبرز فشلها أيضا في وجودها العسكري في العراق، لم يتحول إلى نموذج ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، بل بالعكس أصبح ميدانا للأعمال الإرهابية، وقد عرفت الولايات المتحدة بوضوح أن خطتها لتحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي منيت بالفشل، ولو حافظة على وجودها العسكري المستمر، فإنها لن تنجح في تنفيذ هذه الخطة[3].

فالولايات المتحدة تمر بظروف استثنائية تتمثل في:

- دخول البلاد الأمريكية في حربين مكلفتين بشريا وماديا (العراق وأفغانستان).
- فضلا عن دخولها في مواجهة مسلحة مفتوحة مع عدو (الإرهاب) ليس له كيان أو عنوان ويتمدد نشاطه على اتساع الساحة العالمية.
- لما يشهده المجتمع الأمريكي من انقسام حاد بين مؤيد ومعارض لسياسات الإدارة الأمريكية الداخلية والخارجية، ومنطلقاتها العقائدية ومنهجها في التعامل مع العالم الخارجي.

ترجع الاستثنائية في ظرف الولايات المتحدة إلى إخفاق الإدارة الأمريكية في ستة حقول أساسية، يحددها جون غيرشمان من (Foiefign policy in focus):

1- نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص- ص 97-98.

2- أمينة رباحي، **تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية**. (القاهرة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 6- 2011م)، ص 31.

3- الإعلام الرسمي الصيني: **الانسحاب الأمريكي من العراق غير مسئول "نشرة أخبار الساعة**، العدد 4420، الاثنين 30 أوت 2010"، ص 12.

أ- تأكيد مفرط على القوة العسكرية في التعامل مع الأحداث السياسية، وفي الرد عن الخصوم.

ب- إخفاق في شراكة المعلومات الإستخباراتية بين الوكالات الأمريكية.

ج- الانتفاضة من الديمقراطية في داخل الولايات المتحدة، ومن الحريات المدنية.

د- الانتفاضة من دعائم الأمن الداخلي عبر التركيز على تمويل وكالات الأمن القومية على حساب الخدمات الاجتماعية والسلامة العامة.

هـ- إضعاف المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف.

و- إخفاق في معالجة الأسباب الجذرية لما يسمى بالإرهاب الدولي وأهمها أتساع تفاوت الثروة[1].

لقد قيل الكثير حول صعود آسيا والتأثير المحتمل لذلك على منطقة الشرق الأوسط على المحيط الهندي. وهناك حديث أيضا عن تحول جوهري في ميزان القوى العالمي لمصلحة آسيا وتحلل نمط الهيمنة العالمية الراهن للولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط. والسبب في ذلك لا يعود إلى الصعود الآسيوي، وإنما للتراجع في قوة أمريكا لصور ذاتي في الغالب، حتى مع افتراض وجود صعود صيني أو هندي أو قوى آسيوية أخرى في الأفق. فإن ذلك لا يغير في حقيقة التراجع الجاري في الولايات المتحدة، ولن يكون ذلك بالأمر السيئ بكل الأحوال، فربما يسمح عالم جديد متعدد الأقطاب من القوى العظمى القائمة أو الجديدة لإحداث تغيرات إيجابية في هذه المنطقة المضطربة، فقد أظهرت الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي من خارج المنطقة، فشلا في القيام بالدور الإيجابي الذي كان يجب أن تؤديه[2].

1- خضر عباس عطوان، **سياسة القوة الأمريكية- رؤية مستقبلية – قضايا سياسية**،(جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، ملف ثالث، العدد 11، خريف 2006)، ص 63.

2- مايكل هيدسون، **الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط**. حلقة نقاشية (بيروت: دراسات الوحدة العربية، ماي 2012م)، ص 96.

المطلب الثاني: الأهداف الحقيقة للتعاون الصيني الأمريكي.

في الواقع هناك من الأسباب ما يدعوا البلدين إلى التعاون وتنسيق علاقتهما فالصادرات الصينية إلى واشنطن تدعم الاقتصاد الأمريكي ولا تستنزفه كالصادرات اليابانية، وهي منتجات تتطلب أيدي عاملة كثيفة (صناعة الحواسيب الأمريكية تستفيد من القطع التي تصنعها الصين)، ويعتمد القطاع الزراعي الأمريكي كثيرا في صادراته على السوق الصينية، فالعلاقة الأمريكية – الصينية تتميز بالمنافسة والشراكة في آن معا، وقد يحتاج البلدان إلى تفاهم تتبوأ بموجبه الصين مكانا في القمة يليق بها، مقابل اعترافها بدور واشنطن في المحيط الهادي[1].

حيث يجب اتخاذ سياسات معتدلة تجاه الصين من أجل دفها إلى الاندماج التدريجي للمجتمع الدولي، ويرى أنصار هذه المدرسة أمثال الرئيس الأمريكي جورج وبيلكينتون بأن عملية الاحتفاظ بعلاقات تعاون مع الصين هو أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف المتمثل في دفع الصين لتبني سياسات مناسبة لضمان الأمن والسلم الدوليين من خلال وفق بيع الأسلحة المتطورة لأنظمة سياسية معادية للولايات المتحدة الأمريكية كإيران وكوريا الشمالية، حيث كان لانهيار الإتحاد السوفيتي في السابق أن ولد شعور لدى الصين بأنها أصبحت القوة المركزية في المنطقة وضرورة تبنيها لسياسات تخدم تلك الأهداف الصينية في تحقيق الهيمنة وأن تمارس دور القطب الوازن للولايات المتحدة في تلك المنطقة[2].

فالعلاقات الأمريكية – الصينية شهدت تحولات مهمة في بيئة ما بعد الحرب الباردة قد زال، فإن هذه العلاقات بين القوتين دخلت مرحلة جديدة أوجدت دعائم لاستمرار الحاجة المشتركة مستقبلا وبمضامين تتناسب وما أسسته فترة ما بعد الحرب الباردة، فإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" وقفت على حقيقة ضرورة إيجاد التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمبادئ القيمية على المصالح فيها، فاتجهت نحو التركيز على التعاون مع الصين، من خلال تصريحات لعدد من الشخصيات التي ساهمت في عملية تحول في العلاقات بين البلدين مثل "جيمي كارتر"، "هنري كيسنجر" و "زيغينيو

1- أحمد علو، **الصين تواصل صعودها**. (دراسات وأبحاث، مجلة الجيش، العدد 318، كانون الأول، 2011م).

2 - صفاء حسين على الجبوري، **مرجع سابق**، ص 158.

بريجينسكي" وذلك بمناسبة ملتقى عقد في الصين في جانفي عام 2009م بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضره إلى جاني الشخصيات الأمريكية، نظرائهم من الجانب الصيني.

ويمكن أن نقول أن كلا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية يدركان نوايا بعضهما البعض، أي إدراك الدولتين للأسباب والأهداف من إقامة علاقات ترابطية مركبة، وذلك لأهمية كل بلد بالنسبة إستراتيجية البلد الآخر.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية .

المبحث الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم

المطلب الأول: استمرار الصعود الصيني

المطلب الثاني: مجموعة البريكس في مقابل مجلس الأمن

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي (الصدام)

المطلب الأول: مستقبل الصين في النظام الدولي والإقليمي

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي كمضمون في الإستراتيجية الأمريكية

المبحث الثالث: السيناريو التفاؤلي (التحالف)

المطلب الأول: المصالح الإستراتيجية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: آسيا وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية.

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المتتبع للعلاقات الصينية الأمريكية يجد نفسه أمام وجود ثلاث سيناريوهات تفسر طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية والمتمثلة في :سيناريو استمرار الوضع القائم، السيناريو التشاؤمي ، و أخيرا السيناريو التفاؤلي.

المبحث الأول : سيناريو استمرار الوضع القائم

المطلب الأول: استمرار الصعود الصيني

لقد أصبح للصين مكانة دولية لا يستهان بها على المسرح الدولي بشكل ما وعلى المسرح الآسيوي بشكل خاص حيث حقق الصين تقدما اقتصاديا وعسكريا كبيرا منذ البدء في برنامج الإصلاح الاقتصادي في أواخر السبعينات وأصبحت الصين من القوى الكبرى في الشرق الأقصى ذات الثقل الاقتصادي والسياسي والأمني

ونتيجة تحول الثقل الاقتصادي العالمي لمنطقة الشرق الأقصى (المحيط الهادي) فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية أحد ركائز الإستراتيجية العالمية، فكما كان البحر المتوسط هو بحر الحضارات القديمة وكان المحيط الأطلسي هو المحيط القرن العشرين فإن المحيط الهادي (الباسيفيكي) هو محيط الواحد القرن العشرين[1]، بحث رئيس وزراء الهند "ما فوهان سينغ" فإن "التطور الأكثر أهمية في القرن الواحد والعشرين سيكون صعود آسيا" من خلال إثباتنا للنمو الاقتصادي المنقطع النظير لأجزاء من آسيا مع "النمور الآسيوية أولا": كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ وسنغافورة والآن الصين والهند على وجه الخصوص، ثم إن القوة الاقتصادية الثالثة في العالم (اليابان)، وإن صحت الملاحظة لـــ "ألفرد ثاير" في أن "الذي يسيطر على المحيط الهندي يسيطر على آسيا"[2] والثابت أن الصين هي السوق الأكبر في جنوب شرق آسيا، وهي منطقة التنمية الاقتصادية الإستراتيجية الأكثر حيوية وديناميةفي العالم، وهو ما يعني صدق ما كتب يوما عن "ولادة مرتقبة للصين العظمى" كما لا يجب أن يغيب عن بالنا أن الصين في العشرين سنة

1 - بلال خميس دروين أبو جرادة، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى 1949-2000**،(**قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا 2003**)، ص11.

2 - مايكل هدسون، **مرجع سابق**، ص 92.

المقبلة تصبح قوة عالمية منافسة للولايات المتحدة ولن تكون فقط الدولة المسيطرة على الشرق الأقصى وإنما ستصبح قوة عالمية قتل مقعدها في الصف الأول[1].

سيبقى الاقتصاد الصيني محافظا على موقع متقدم عالميا في معدلات النمو، مما يجعله يعتمد بشكل متواصل على نفط المنطقة (آسيا)[2]، فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان أصبحت الإمدادات تتجه بشكل كبير إلى الدول الآسيوية والأسواق الناشئة خاصة الصين.

لقد أدركت القيادة الصينية بزعامة دينغ هيسا وبينغ التي استلمت الحكم عام 1978م أن النهوض بالصين قد يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني[3].

حققت الصين درجة دراماتيكية من النمو وانضمت في عام 2001 إلى منظمة التجارة العالمية كما بلغت مساهماتها في عام 2009م في النمو الاقتصادي 50% وهي تستثمر بصورة نشيطة في برامج تقنيات الكربون المنخفض والحفاظ على الطاقة، وعملت الصين أيضا إلى تخفيف ديون 50 دولة نامية بقيمة تقارب الـــ 4 مليارات دولار، وقد واكب ذلك زيادة في نفوذها الجيوسياسي العالمي، حيث وافق البنك الدولي على رفع قوتها في التصويت من 2.77% إلى 4.42% لتحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان، وارتفعت حصة الصين في صندوق النقد الدولي إلى 6.39% لتأتي من جديد في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان[4] حيث عرفت جمهورية الصين الشعبية انفتاحا اقتصاديا وتوجها ليبراليا حقيقيا وتتمثل في وجود جميع الماركات العالمية على مستوى مختلف المنتجات والمواد الاستهلاكية الأمر الذي يؤكد وجود انفتاح اقتصادي مهم، جعل

1 - سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهه العالم-"حرب باردة جديدة"**،(ط1، مصر: نهضة مصر للطباعه والنشر والتوزيع، 2003م")، ص106.

2 - وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، "(الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف"، 2011)، ص 436.

3 - سماح ريغي، **أثر البعد الطاقوي على السياسة الخارجية الصينية من سنة 2000 إلي سنة 2010**،(مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية، 2016)، ص-ص73-79.

4 - مشعل جوهر، **الأزمة الاقتصادية العالمية عززت في مكانة الصين كقوة اقتصادية**، (جريدة 9، "بلوتشيبي" اقتصاد، عدد 1354، السبت 27 أوت 2011،) ص1.

الصين تعطي نموذجا لدولة منفتحة اقتصاديا، مما جعلها تحطم رقما قياسيا في الانفتاح الاقتصادي والتجاري[1].

حيث تجاوز حجم اقتصاد الصين حجم نظيره الأمريكي عام 2014م، ليضحي أكبر اقتصادات العالم ويرافق هذا الصعود البارز للصين، عالميا، سعي صيني حثيث لمواكبة مقومات القوة في فضاءين آخرين أساسيين للقوة الدولية، هي الفضاء العسكري والفضاء المعرفي، مستغلة في ذلك ما تتيحه لها قدراتها الاقتصادية والمالية المتعاظمة.

1- الفضاء العسكري: تعيين بداية ملاحظة تعدد معايير قياس القوة العسكرية بين الإنفاق العسكري وبرامج التحديث والتطوير العسكري ويبدو أن الصين بحسب ما يكشف عنه إنفاقها الدفاعي الذي بلغ عام 2016 نحو 150 مليار دولار تمثل أقل من ربع نظيره الأمريكي الذي بلغ نحو 573 مليون دولار، لا تسعى لإحداث انقلاب في هذا المجال، بقدر ما تسعى إلى بناء قدرة ردع حيوية وصاروخية، وبناء قوة بحرية خاصة في مجال بناء حاملات الطائرات، تتيح لها الدفاع عن أمنها ومصالحها المباشرة.

2-المجال المعرفي: الذي يمثل الرهان الحقيقي لضمان استدامة نموها الاقتصادي وتصاعد مكانتها الدولية وتحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في مقومات قوتها، باتت الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير مع تقدير نفقاتها بنحو 396.3 مليار دولار في عام 2016 تمثل نحو 20.4% من إجمالي الإنفاق العالمي للبحث والتطوير[2]، وتعد الصين القوة الثالثة عالميا في مجال تكنولوجيا الفضاء بعد الولايات المتحدة وروسيا، في عام 2001 م نجحت الصين في إطلاق واستقبال مركبة الفضاء" شنتشو 7" فأصبحت ثالث دولة عالميا تستوعب تكنولوجيا الخروج من كبسولة الفضاء، ونجحت في إطلاق "قمر تشانغ 01 رقم 1" والقمر الصناعي "تشانغ 01 رقم 2" فأصبحت خامس دولة تطلق مسابر قمرية، كما استطاعت وتوصلت لإنتاج غواصة "جياولونغ"، التي تستطيع النزول تحت سطح الماء بواقع 3700 متر، مما جعل الصين الخامسة عالميا في مجال الغواصات، كما استطاعت الصين في 2008م في بدء تشغيل أول سكة حديدية سريعة من الدرجة الأولى على المستوى العالمي بين بكين ويناجين، تحقيق

1 - محمد تيم، خالد الرحموني، إدريس الصقلي عدوي، **رحلة إلى الصين الشعبية، مشاهدات... تأملات.. شهادات**، الرباط:(قسم الإعلام والعلاقات العامة والنشر)، ص 47.

2 - مالك عوني، **السياقات الغالبة" الصعود الصيني إلى اللاقطبية**، مجله السياسة الدولية، الأهرام.

اختراقها في تكنولوجيا الجيل القادم من الإنترنت إذ استطاعت إنشاء المشروع النموذجي لأكبر جيل من الانترنت حجما في العالم بناء تلسكوب "لا موست" ذو أعلى معدل لتجميع الطيف وأكبر تلسكوب من حيث مجال الرؤية في العالم كل هذا يدل على قدرة الصين في إحداث تقدم علمي وتكنولوجي يمهد لها الطريق لقيادة العالم[1]، حيث استطاعت الصين أن تبني علاقات ثقافية مع الولايات المتحدة وعليه قرر عدد الطلاب الصينيين الذين درسوا في الولايات المتحدة 400000 طالب بينهم 81127 طالب بين عامي 2007 و2008 فقط وبلغ عدد الطلاب الأمريكيين في الصين 4758 طالب في عام 2008.[2] وأخيرا قد يكون وصفها أن تستحضر المقولة التي أطلقها بابليون بونابرت قبل قرنين من الزمان" إن الصين عندما تستيقظ فسوف يرتجف العالم"[3].

المطلب الثاني: مجموعة البر يكس في مقابل مجلس الأمن.

ظهرت تسمية "بريك" (قبل أن تصبح التسمية " بريكس" بعد انضمام جنوب إفريقي) في نوفمبر 2001م، حين عبر الكبير الاقتصادي للبنك الاستثماري الأمريكي (غولد مان ساكس) جيم أونيل لأول مرة عن رأيه بأن اقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرون (21). وعلى اقتصاديات الدول السبعة الكبرى في منتصف القرن، وقد استخدم أونيل مصطلح " بريك" كرمز لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي بعيدا عن مجوعة الدول السبع الصناعية. حتى ذلك الحين وهي: - الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان باتجاه دول العالم النامي بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا.[4]

بريكس: هو مختصر للحروف الاولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل – روسيا- الهند- الصين و جنوب

---

1 - محمود خليفة جودة محمد، **إبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1990-2010** المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

2 - أسامة أبوارشيد، **تصعيد ترامب مع الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية – الصينية؟**(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2016)، ص10.

3 - سعيد اللاوندي **مرجع سابق** ، ص 118.

4 - محمد بوبوش، **مجموعة البريكس- القوة الاقتصادية الناشئة**، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://www.marsatamericalatima. / index php/ etudes/ 744-2014-70-9-10-42-24= 16/4/2017

إفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربعة المؤسسة في **بيكاتيرينيرغ**، وروسيا في جوان 2009م، حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثاني القطبية، وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول بريكس في جويلية 2008م، وذلك في جزيرة هوكايدو اليبانية، حيث اجتمعت آنذاك قمة الثمانية الكبرى، وشارك في قمة بريكس رئيس روسيا " بوتين" ورئيس جمهورية الصين الشعبية " هوجين تاو" ورئيس وزراء الهند " مانموهان سينغ" ورئيس البرازيل " لويس إنياسيو لولاسيلفا".

واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية، انضمت دول جنوب إفريقيا إلى المجموعة عام 2010م، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك سابقا.

تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض، ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات الدول الأغنى في العالم حليا حسب مجموعة "**غولدمان ساكس البنكية العالمية**". والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001م .[1]

فدول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم، من حيث عدد السكان (الصين 1.3مليار نسمة، الهند 1.2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة روسيا 140 مليون نسمة، جنوب إفريقيا 49 مليون نسمة)، والمساحة الجغرافية والثروات الطبيعية الهائلة، والطاقة الإنتاجية القوية. فحاليا تستحوذ الدول الخمس على نحو 18 % من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 ترليونات دولار أمريكي سنويا، فحسب إحصاءات 2010 م، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين 5 ترليونات ونص ترليون دولا، البرازيل 2 تريليون دولار، وكل من الهند وروسيا ترليون و ستة مائة دولار، وجنوب إفريقيا 285 مليار دولار، كما تستحوذ الدول الخمس على 15 % من إجمالي التجارة العالمية وستجاوز نسبة مساهمتها الإجمالية 50 % من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020م.

مجموعة بريكس تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين

1 - نقلا من الموقع الإلكتروني:

http:// ar.wkipedia.org/ wiki/ 16/04/2017.

الدول الخمس، سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما لأنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة.

كما اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية، ولا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي من قبل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد و البنك الدوليين.

لكن الصين رأت ضرورة ضم دولة إفريقية مهمة إلى المجموعة باعتبار أن الصين هي الشريك الجاري الأول لجنوب إفريقيا ولتكون بريتوريا هي بوابة "بريك" هي قارة إفريقيا في ظل السباق الأمريكي- الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة، نظرا ليما تمتلكه من أهمية إستراتيجية كبيرة.

غير أن هذه الدول ترتبط برابط هام، وهو الذي أنشأت على أساسه هذه المجموعة ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، كما ترفض تلك الدول سياسة الضغط العسكري و الانتقاص من سيادة دولة أخرى. وتتبنى مواقف متشابهة من القضايا الدولية الملحقة خاصة الأزمة السورية مؤخرا والملف الإيراني والتسوية في الشرق الأوسط.

وقد امتنعت دول المجموعة عن التصويت في مجلس الأمن الدولي بالنسبة للقرارات المتعلقة بليبيا وكذلك إزاء بعض القرارات الخاصة بسوريا.[1]

ومن التحديات التي تواجه بريكس ضرورة تسريع الإصلاحات، وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية، لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة بين دول المجموعة لتدويل عملاتها المحلية.

وقد تنوعت القضايا التي تناولتها اجتماعات بريكس، وتعددت لتشمل التحديات الدولية متمثلة في الإرهاب الدولي، وتغير المناخ والغذاء وأمن الطاقة ومشاكل التنمية والأزمة المالية العالمية.[2]

غير أن هذه الدول الخمس بينها رابط ثقافي هام، وهو أنها لا تنتمي إلى "دائرة الحضارة الغربية" بل تشكل مزيجا متميزا من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة

---

1 - محمد بوبوش، **مرجع سابق**.

2 - **مجموعة بريكس وأهدافها**، نقلا من الموقع الالكتروني:
http:// www.aljazeera.net/ news/ international/ 2012/03/30= 16/04/2017.

الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند، البوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذوكسية المتميزة عن الشرق والغرب معا في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافية وفنون متميزة كثيرا حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا.[1]

وساهمت ثلاث قمم واجتماعات لوزراء الخارجية والمالية و الزراعة والصحة وقطاعات أخرى في تعزيز أواصر التعاون بين دول البريكس.

وفي المستقبل سيكون بإمكان الدول الخمس عقد الصفقات وتبادل إسناد القروض عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية أو بين الدول الخمس، وتأسيس قاعدة تعاون استثمارية وتجارية مشتركة، وتأسيس منظمة تعاون نقدية متعددة المستويات بين دول المجموعة.[2]

غير أن الهدف الخفي في رأي الكثير من المراقبين هو إنشاء مؤسسة دولية منافسة للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية. مثل البنك الدولي وصندوق النقدي لتمكن المجموعة من منافسة هذه المؤسسات من جانب، وتحرر العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في تحديد إداراتها أو سياساتها.

وعليه يمكن القول أن طموحات دول "البريكس" لا تزال في الإمكان وقابلة للتنفيذ إلا أن الإمكانات المشتركة لها لم تترجم حتى الآن إلى عمل تعاوني.[3]

1 - محمد بوبوش، **مرجع سابق**.

2 - مجموعة بريكس وأهدافها، **مرجع سابق**.

3 - محمد بوبوش، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي (الصدام)

المطلب الأول: مستقبل الصين في النظام الإقليمي والدولي

لقد اكتشفنا أن الصين بلد عظيم صنع التاريخ ويصنع الآن المستقبل سواء في حدودها الإقليمية أو خارجها وهذا ما سنبينه:

أولا: في النظام الإقليمي: بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي سعت الصين إلى ملء الفراغ القائم في المحيط الهادي من خلال انطوائها في توسيع مصالحها الإقليمية[1] في شرق آسيا وتفرغها لبناء اقتصادها الذاتي والتركيز على الأوضاع الداخلية والسياسية ازاء الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية عليها بخصوص تايوان ومحاولة استخدامها كورقة ضغط أمام الصعود الصيني.

حيث ركزت الصين على الوضع الإقليمي في شرق آسيا من أجل استرجاع جزرها وغيرها من الأمور المتعلقة بالشأن الداخلي لها[2].

أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية من أي مصدر، وبأية وسيلة، ووفقا لأي منهج اقتصادي سواءا كان منهج "كارل ماركس" أو منهج "ريكاردو" أو منهج "كيبر" كل هذا جعل الصين تبدي اهتماما متزايدا بدعم اقتصادها وحل مشكلاتها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي[3] ومنه النمو الاقتصادي لأكبر قوة في آسيا يزيد من النفوذ الصيني في المنطقة كما يزيد من احتمال تأكيد الصين سيطرتها التقليدية في شرق آسيا[4].

كما أبدت الصين رغبتها في الدخول كعضو ملاحظ في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (اسارك) أين ستتقوى رغبتها في موازنة الهند من خلال دعم بقية دول جنوب آسيا[5].

---

1 - محمد تميم ، **مرجع سابق**.

2 - الهادي محمد برهم، **مرجع سابق**، ص-ص 100- 189.

3 - عاهد مسم المشابقة، **البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية**،(دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2014)، ص 379.

4 - صامويل هندغتون، **صراع الحضارات، إعادة صنع النظام الدولي**،(ترجمة طلعت الشايب)،(ط2، 1999،)ص 353

5 - عبد القادر دندان، **مرجع سابق**، ص 137

فقد اتجهت الصين لتعزيز علاقاتها التجارية مع الآسيان عن طريق توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة مع دوله في 29 نوفمبر 2004 هذا الاتفاق التاريخي والذي أسس لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة وبهدف تسيير عمليات التجارة المتبادلة، ويصب الاتفاق في المنهج التعاوني للصين ويؤكد على تصاعد دورها الإقليمي في سياسات التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا والتي تسعى الصين من خلاله إلى تغيير الصورة الذهنية عنها في العالم، ولازالت مخاوف السعي إلى الهيمنة بالإضافة إلى قيام الصين بالسعي إلى تطوير منطقة الحرة مع الآسيان تضم اليابان وكوريا الجنوبية إليها (الآسيان+3).

وحتى الآن يبدو أن الجمهورية الصينية ناجحة إلى أبعد المقاييس حيث علا سقف التجارة الإقليمية كما ازدادت شعبية اللغة والدراسات الثقافية الصينية في دول جنوب شرق آسيا كذلك تم الترحيب بالصحوة الصينية في جميع هذه الدول، والتي على جانب آخر تحسنت بها أحوال الأمنيات الصينية لحد كبير.

كما أنه توجد بعض المؤشرات التي تدل على تحول في العلاقة بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا الأعضاء في رابطة الآسيان (association of southost arion assean) منها الانضمام الصيني في 2002 إلى آلة حل النزاعات code في بحر الصين الجنوبي إلى جانب التحول إلى إطار الآسيان +3 (assean + 3) الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) في مقابل apec (المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي) بالإضافة إلى التحرك نحو منطقة التجارة الحرة التي تشمل الآسيان مع الصين[1].

ولهذا حددت أولويات إستراتيجية الصين الأمنية بجملة اعتبارات منها:

1- التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم وقد عدت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل التزاما ثابتا لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين:

- أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط بها على الصعيد الإقليمي.

- ثانيهما أن تحقيق الأمن الوطني الصيني بما فيها إتمام عملية توحيد أراضي الصين سيكون بالوسائل السلمية.

1 - رشا احمد الديسطي، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة 191- 2008**، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2012)، ص- ص 2-3.

2- الحفاظ على وحدة أراضي الصين واعتبر ذلك واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني.

- تأسيسا على ما تقدم يبدو أن الصين عازمة على تطوير أساسيات تعاون أمني متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين بعد تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية والاضطلاع بمهام الأمن الإقليمي مع قوى أساسية وهو الأمر الذي تعده الصين أحد مهام توجهاتها المستقبلية، وربما تطلب الأمر أن تدعم الصين فكرة عدد من الآليات الأمنية والفرعية في منطقة تكون دوائرها متعددة، الأولى شمال شرق آسيا والثانية جنوبي القارة الآسيوية والأخيرة في آسيا الوسطى، ويتضح لنا في ضوء ما تقدم أن سياسات الصين الأمنية ضمن حدود بنيتها الإقليمية تسعى إلى أن تصبح بيكين محورا للأقاليم بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية في العالم، بالإضافة إلى ذلك تعد الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمبدأ حماية الأمن الإقليمي من بين مهامها المستقبلية وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة اقتصادية وسياسات تنموية تعينها على انجاز متطلباتها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين[1].

كما تشهد الصين كذلك نزاعات إقليمية متعددة (جزر متنازع عليها، نزاع حول بحر الصين الجنوبي) مع اليابان وأقطار الآسيان، لأن وجود نظام إقليمي مستقر يعزز الطموحات الصينية حيث أنه يتيح لبكين فرصة تركيز من مواردها الداخلية على الأسس الاقتصادية لقوتها الإستراتيجية[2].

ثانيا: في النظام الدولي: إن تجربة عودة هونغ كونغ ومن بعدها مكاو إلى الصين أثبتت نجاح المبدأ الذي وضعه الزعيم الصيني الراحل "جونغ شياوبينغ" والذي هو مبدأ دولة واحدة ونظامين والذي قضى بأنه لا مانع من أن يكون بر الصين الرئيسي اشتراكيا بينما

1 - عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**،(ط1، عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2010)، ص- ص 291- 292.

2 - أسامة ربيعي، **آليات التحول في النظام الإقليمي، "النظام الإقليمي لشرق آسيا"** (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ط فوج: العلاقات الدولية، جامعة منتوري "قسنطينة"، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،)2008، ص162.

تتمتع بعض أجزاءه بنظام اقتصادي مختلف ومغاير وهو النظام الرأسمالي أو رأسمالية الدولة[1].

كما تنتهج الصين سياسة سلمية وتحاول دعم أشكال الممارسات الديمقراطية وتقديم سبل تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق التنمية المطلوبة، لهذا فهي تدعم كل ما تقوم به الدول العربية من أدوار على الصعيد الدولي، وتنادي الصين بضرورة قيام نظام دولي سياسي قائم على ميادين الشرعية والمساواة ورفض الإرهاب بكافة أشكاله وتدعو إلى الحوار وتفادي الصدام كل هذا من خلال جعل القدرات الاقتصادية والسياسية من الصين المنافس الإقليمي للولايات المتحدة، واحتلالها دور الاتحاد السوفياتي السابق في تحدي القيم الديمقراطية والأجندات السياسية للولايات المتحدة[2]، حيث أضحى حضور الصين كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمرا لافتا بعد انعزال استغرق عقود طويلة[3].

وربما يعود هذا الواقع إلى جملة عوامل يأتي في مقدمتها أن اشتراكات الارتقاء إلى مستوى القوه ى العظمى على الصعيد العالمي يفرض تفوقا كميا ونوعيا على مستوى التسلح النووي فالقطبية الدولية تركن في إحدى أهم معاييرها إلى معيار القدرة النووية العسكرية التي هي بلا شك انعكاس لقاعدة الدولة الصناعية التقنية وقدراتها الاقتصادية والعلمية من جانب آخر وعلى صعيد السياسات العسكرية الصينية لا تتوقع القيادة الصينية أن يكون معدل نمو القوة العسكرية للصين خلال الخمسة عشر عاما القادمة اكبر من معدل النمو الاقتصادي الذي يحظى بأولوية في هذا المجال[4]، لأن الصين وجدت نفسها أمام نظام دولي يحمل أن يصبح نظاما قائما على عالم واحد، حسب تقرير فرنسيس فكوباكما، حيث يصبح العالم أسير القيم الرأسمالية والليبرالية، ويتوقف الصراع الإيديولوجي، أو نظاما قائما على الثنائية حسب تخيل ماكفول، أو نظاما يستمر فيه التخنث حسب تقدير كيشوانر، أو نظام قائم على الانقسام على أسس حضارية كما يتخيلها هندغتون[5].

1 - محمد تميم، **مرجع سابق** ، ص38.

2 - عاهد المشابقة، **مرجع سابق**، ص 378.

3 - عبد المجيد السخيري، الصين: **العالم الجديد من المثال إلى الواقع**، (المغرب: المستقبل العربي)، ص 239.

4 - عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص-ص 301- 302.

5 - هشام بن عبد العزيز العمار، **مرجع سابق**، ص 108.

حيث تبرز مجموعة من اهتمامات الصين فهي تركز على جملة قضايا منها الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدمة صناعيا، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم الأخرى وحرصها على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية وتأكيد ضرورة حلها بالطرق والأساليب السلمية والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الأسلحة النووية نظرا إلى ما تنطوي عليها من معضلات وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما أصبحت الصين الوجهة العالمية الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد ساهمت في رفع وتيرة النمو العالمي باعتبارها المستورد الثالث والمصدر الرابع يمكننا القول أن نشير إلى مجموعة من الأسباب التي ساعدت في بروز نجم الصين في الساحة الدولية:

- لقد قاد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 ميلادي إلى فتح آفاق جديدة أمام العديد من القوى كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان الهند لتلعب دور أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد.

- الصين هي الأولى عالميا من حيث معدل الموارد البشرية فعدد سكانها يزيد عن مليار و300 مليون نسمة والرابعة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة

- الأولى عالميا من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وتمثل الآن ثاني أكبر ميزانية معلنة للنجاح بعد الولايات المتحدة الأمريكية

- تمتلك موقعا استراتيجيا يربط شرق آسيا بشرق أوروبا وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والحيوية

- الثالثة فضائيا بعد الولايات المتحدة وروسيا والقوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا

- التوافق الصيني الروسي قد يقود لحلف استراتيجي يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم

- دولة مؤثرة في التعامل الدولي مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي وكذلك بالنسبة لإيران

- الرغبة الشديدة لدى النظام السياسي الصيني في الوصول لقيادة النظام العالمي

1 - عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 298.

المطلب الثاني: الإرهاب الدولي كمضمون في الإستراتيجية الأمريكية

- مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة الدولية الأولى منذ عام 1991 وبهذا أصبحت تستحق اليوم لقب الإمبراطورية الدولية ويتوافق هذا التعبير مع فكرة الهيمنة التي تمارسها على الدول الأخرى، بمقاييس القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية وبالتقدم التكنولوجي وفي التفوق العسكري.

لقد توقف العالم ثنائي الأقطاب عن الوجود وبطريقة غير منتظرة وهنا أصبحت الساحة مهيأة أمام استغلال الولايات المتحدة لتحقيق هيمنتها وأخذت أدوارا لم يكن باستطاعتها القيام بها مع وجود المنافسة السوفياتية[1].

فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال صوتها المفتوح والتفوق المطلق لقواتها المسلحة، قدمت للعالم في معظم الوقت فوائد ما بات يعرف من قبل المحللين"باستقرار الهيمنة" بينما تقوم بصياغة النظم القانونية والاقتصادية للعالم وهي الآن تقود" حربا عالمية على الإرهاب"[2].

وأن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى القوه الوحيدة في العالم الآن ولا يوجد منافس أو منازع لها وأنه من حق الولايات المتحدة ضرب أي دولة في العالم تعجز عن القيام بدورها في ملاحقة الإرهاب[3] ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م والعالم بأسره لم يهدأ له بال أو يستقم على حال، حين برزت ظاهرة "الإرهاب" كمتغير دولي لها من الأهداف الفكرية والسياسية ما يبررها للمواجهة وفي مناطق عدة من العالم إذ أن هذا المتغير وضمن خطوطه العامة ذات الأبعاد الأمنية ليسلك اتجاهين:

أولهما: يعد مبرر لتحقيق غايات تكمن أساسا في استراتيجيات بعض القوى الدولية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يجعلها تحكم السيطرة على منافذ ومرجعية القرار السياسي الدولي بعد تحشيد طاقات وإمكانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإمرار أي مشروع يتوافق وتوجيهات صانع القرار السياسي الأمريكي .

1 - موسى الزعبي، **دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي**،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 10.

2 - سورجيت مانسينغ، **الهند والصين: تنافس وتعاون، قرارات عظيمة**، 2006، ص12 محصل عليه من موقع: www.greatdecisions.org

3 - معهد مورد، **صراع الحضارات في الحرب العالمية الرابعة**، محصل عليه من موقع www.kotobarabia.com

وثانيهما: يعد وسيلة أمنية دينامية لفرض أساليب القوة كيفما تشاء السياسة الأمريكية بما فيها الضربة الاستباقية ضد من تعدهم أعداء لها[1]، فضلا عن كونها وسيلة لدرأ خطر هذا المتغير وتغيير مساره نحو مناطق أبعد على ما يكون على الساحة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

المبحث الثالث: السيناريو التفاؤلي للتحالف

المطلب الأول: المصالح الإستراتيجية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية

مما لا شك فيه أن هناك اتفاق لدى المهتمين بتطور النظام الدولي على أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ستكونان أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في القرن الواحد والعشرين وطبيعة هذه العلاقات سوف تحدد طبيعة هذا النظام[2]، ولعل فترة الرئيس السابق (بيل كلينتون) لاسيما الفترة الرئاسية الثانية من حكمه كانت أكثر الفترات ايجابيه في العلاقات الأمريكية الصينية، إذ حرص الأخير على بث روح جديدة من خلال إبرامه عدة اتفاقيات مع الصين مثل اتفاقية الأولوية في التجارة 1 ففي عام 2001 قدر حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بنحو 121.5 مليار دولار ليصل إلى نحو 285.3 مليار دولار عام 2005 أما في عام 2010 فقد بلغ حجم التبادل التجاري نحو 456.8 مليار دولار ومن ما تبرز أهميته إدراك الدول أهميه التعاون الدولي

أما عن حجم الاستثمار في إطار التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 2.3 مليار دولار وهو مبلغ قليل إذا ما قورن بإجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج والمقدرة بنحو 230 مليار دولار عام 2010 ويرجع السبب في ذلك إلى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات الصينية التي ترغب الاستثمار في الأسواق الأمريكية فحسب تحليلات السياسيين الأمريكيين يعد جزءا من مؤامرة صينية للاستيلاء على التكنولوجيا والمعرفة.

أما عن الاستثمار الأمريكي في الصين فقط بلغ نحو 7 مليار دولار عام 2010 ويرجع هذا الانخفاض في حجم الاستثمارات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى السياسات والإجراءات الجبائية الاستثمارية المتبادلة لأسباب تتعلق بالأمن ونقل

---

1 - عبد الصمد سعدون، "**الإرهاب الدولي**": **المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية**(جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، المجلد 3، العدد 11، خريف 2006)، ص 23.

2 - زياد خلف عبد الله محمد الجبوري، **مرجع سابق**، ص- ص 344- 357.

التكنولوجيا وهو ما يعني نقص الثقة الإستراتيجية بين الطرفين بالرغم من التوجه نحو تعميق التعاون وإقامة الشراكة الإستراتيجية.

وعليه يمكن القول أن كل من الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني عالقين في اعتمادهما المتبادل على بعضهم البعض حيث أن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة الأمريكية والمستثمر الرئيسي في اقتصادها ولذلك ليس بإمكان أي منهما أن ينفك بسهولة عن الآخر، وعليهما بالعمل معا لتحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة اتزانا كما أكد ذلك البيان الختامي بعد زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الصين في 2009، وقد تكون صيغة الاثنين مستقبلا أفضل صيغ التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومن الملاحظ أن التعاون الرأسمالي بات يتعمق بين الجانبين الصيني والأمريكي بوشائجه يوميا، وتتسع التبادلات المزدوجة بصورة مستمرة فاليوم أصبحت الصين ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية ورابع سوق لصادراتها فيما تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني شريك تجاري للصين وأول سوق لصادراتها.

ولا تقتصر المصالح الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الاقتصادي بل تتعداه إلى الجانب السياسي والعسكري فالصين تعد ركيزة أساسية في مشروعات الترتيبات الأمنية في المنطقة الآسيوية وإن العلاقة العسكرية القائمة بين الصين وأمريكا تمثل شكل من أشكال التعاون للحفاظ على بيئة أمنية مستقرة تضمن ديمومة المصالح المتشابكة للصين والولايات المتحدة الأمريكية[2]، كما أوجدت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقاط التقاء جديدة في مصالحها المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولية[3]، وبالتالي فرصة لتعميق التعاون وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية[4].

1 - نجيم حذفاني، **مرجع سابق**، ص، ص 108، 110.

2 - صفاء حسين علي الجبوري، **مرجع سابق**، ص176.

3 - محمود امين نظير، **مرجع سابق**، ص 398.

4 - صفاء حسين علي الجبوري، **مرجع سابق**، ص176.

ويمكن القول أن العلاقات الصينية الأمريكية أكبر من العلاقات التجارية على أهميتها للطرفين ذلك أنها تشمل أبعاد إستراتيجية وعسكرية كمسألة كوريا الشمالية والحد من الانتشار النووي والسلم والأمن في منطقة آسيا[1].

ولكن الصين كانت أكثر حزما بعد حديث "ترامب" فقد رد الناطق باسم الخارجية الصينية "غينغ تشانغ" معقبا بأن "الحفاظ على صين واحدة" هو الأرضية السياسية لتطوير العلاقات الصينية الأمريكية وإذا تم العبث بهذه الأرضية فإن التطور في العلاقات الصينية الأمريكية والتعاون الثنائي في مناطق مهمة بينهما وأكد تشانغ بأن مبدأ وحدة الصين هو مجرد الزاوية السياسية في العلاقة بين البلدين لأن مبدأ "صين واحدة" خط توازن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لحوالي أربعة عقود[2].

إن العلاقات الأمريكية الصينية في مجملها مستقرة حيث يحافظ الجانبان على الحوار والتواصل والثقة المتبادلة وهذا يتجسد في دبلوماسية "البينغ بونغ" التي انتهت بتقارب أمريكي صيني رغم العداد الذي كان بينهما من خلال دبلوماسية حوار قادها كل من هنري كيسنجر والرئيس السابق نيكسون[3].

إذ يعتبر بعض المحللين أن العلاقات الأمريكية الصينية تتخذ طابعا تكامليا قد تتمخض عنه شراكة في إدارة العالم يوما ما[4]، حيث يعتبر الوفاق الأمريكي الصيني بمثابة الدافع المشجع لأصحاب القرار الأمريكي على مواجهة الإستراتيجية الدولية للسوفيات بنوع من الجرأة فقد أشعلت أمريكا العداء الصيني الشديد للسوفيات لتجر بكين اليها نهائيا ولتضع رهانا على مستقبل التحالف الصيني تعرف أن مصالحها الأساسية تكمن الآن في حصار السوفيات، وتقليص نفوذهم خاصة في دول العالم الثالث بشكل عام والشرق الأوسط والهند الصينية بشكل خاص ولذلك كان ضغطها الحثيث على الساسة الأمريكيين لتشجيعهم على العمل بشجاعة أكثر وعمق أوضح ضد الإستراتيجية السوفياتية النشيطة[5].

---

1 - نجيم حذفاني،**مرجع سابق**، ص 116

2 - أسامة أبو ارشيد، **مرجع سابق**، ص 10.

3 - وليد عبد الحبي، **مرجع سابق**، ص 404.

4 - **آفاق المستقبل**، مجلة سياسية اقتصادية إستراتيجية أبو ظبي:(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 8، السنة الثانية، نوفمبر/ ديسمبر 2010)، ص 40.

5 - صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**،("الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة،)1982، ص 172.

المطلب الثاني: آسيا وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية

تركيبة آسيا ذات الموقع الحيوي والمناطق الغنية بالطاقة وكذلك الاقتصاديات الحيوية والديناميكية تضفي على هذه القارة أهمية جيوستراتيجية وجيوسياسية منقطعة النظير بين القوى العالمية[1] فالوضع الجيوسياسي في شمال شرق آسيا يشهد تغيرات تاريخية فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول توطيد وتوسيع تأثيرها ونفوذها في شمال شرق آسيا[2].

كيف أصبحت منطقة المحيط الهادي الآسيوي هي المنطقة التي تحول إليها المركز الاقتصادي والسياسي للقوى العالمية في ما يسمى الآن التحول العالمي للقوة إلى آسيا، وباستثناء العقد الماضي عندما كانت الولايات المتحدة مشتتة عسكريا بين العراق وأفغانستان فإن منطقة المحيط الهادئ الآسيوي كانت على الدوام مركز ثقل القوه العسكرية الأمريكية وكانت مسرحا لحربين رئيسيتين للولايات المتحدة الأمريكية في كوريا والفيتنام خلال فترة الحرب الباردة.

وهذا يتجسد في دبلوماسية "البينغ بونغ" التي انتهت بتقارب أمريكي صيني رغم العداد الذي كان بينهما من خلال دبلوماسية حوار قادها كل من هنري كيسنجر والرئيس السابق نيكسون[3].

كما كانت منطقة المحيط الهادئ الآسيوي ذات أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة لضرورة الاعتماد على حلفائها العسكريين في شرق آسيا وهم كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والفلبين في الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية محيطها الخارجي الغربي.

أما الضرورة الإستراتيجية الناتجة فكانت استخدام منطقه المحيط الهادئ الآسيوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة لاحتواء الاتحاد السوفياتي السابق القوة العظمى المنافسة لها آنذاك[4].

---

1 - محمود أمين نظير ،**مرجع سابق** ، ص-ص 387- 388.

2 - رحمة شريف، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية، المسيلة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2015)، ص 140.

3 - وليد عبد الحبي، **مرجع سابق**، ص 404.

4 - محمود أمين نظر، **مرجع سابق**، ص 389.

حيث يرى بعض المفكرين أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت أهمية كبيرة لأفغانستان، إذا هي تمثل منطقة اقتراب مباشرة للقوى الفاعلة النووية في آسيا كالصين وروسيا وباكستان وإيران فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا فضلا عن ذلك فأن منطقة روسيا الوسطى وبضمها منطقة قزوين تنطوي على إمكانات وموارد أولية (نفط وغاز طبيعي) بما يؤهلها لتكون بديلا استراتيجيا لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي.

لذلك أعتبر استخراج مفهوم "آسيا الباسيفيكية" بمثابة استخراج استراتيجي من طرف الولايات المتحدة لأن هذا المفهوم يسمح لها بأن تكون لاعبا رئيسيا في المنطقة.

خاتمة

الخاتمة :

في ختام دراسة موضوع العلاقات الصينية- الأمريكية خلصت الدراسة إلى ما يلي :

1- بحسب منطق نظرية تحول القوة (power transition) فان القوى الإقليمية الصاعدة و القوى العالمية التي في طريقها للانحسار ، قد تندلع بينهما مواجهات في المناطق الجغرافية الإستراتيجية التي تتقاطع فيها مصالحها و لذلك تعتبر القارة الأسيوية و بالأخص شرق اسيا مرشحة بقوة لتكون مسرحا لمواجهة محتملة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية .

2- تمثل سياسة الصين إحدى المعضلات الرئيسية أمام السياسة الأمريكية في آسيا ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت لا ترغب في أن تتحول الصين إلى قوة عظمى إلا أنها في ذات الوقت لا ترغب في تفتتها .

3- الصعود الصيني ورغبتها للتحول إلى قوة عظمى و سعيها الدؤوب لتطوير قدراتها و إنفاقها العسكري، هذا الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية أنه مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي مما يؤهلها لأن تكون قوة معادلة و مكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

4- تلاقي المصالح الصينية- الأمريكية في العديد من النقاط ، فتعتبر الصين أكبر شريك و حليف مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحفاظ على السلام و الاستقرار في شرق أسيا و كذا فيما يتعلق بأحداث 11 سبتمبر 2001 ومسألة القضاء على الإرهاب الدولي.

5- تتقاطع العلاقات الصينية- الأمريكية في مجوعة من القضايا منها : قضية حقوق الإنسان، الأزمة الكورية، أزمة تبت، قضية تايوان هذه الأخيرة و التي يتقى بشأنها الخلاف عالقا بين أيدي كل من بكين و واشنطن، ولن يحسمها سوى مصالح العملاقين و بالتأكيد سوف تبقى هذه القضية موضع شد و جذب لوقت طويل.

6- يمثل غياب عامل الثقة الإستراتيجي بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية سببا رئيسيا لاستمرار التنافس، و أن غياب هذا العامل يعود لإدراك كل من

البلدين لنوايا الطرف الآخر، و إدراك النوايا هذا مرده الإستراتيجيات المتبعة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة علاقتهم البينية و القائمة على تعظيم المكاسب على مختلف الأصعدة و يزداد تأثير غياب عامل الثقة الإستراتيجي بسعي الصين لتبني سياسات تهدف لإقامة عالم متعدد الأقطاب، و تشجيع العلاقات مع أقطاب دولية عديدة ، و سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على نظام أحادي القطبية، من خلال الحفاظ على النظامين الاقتصادي والسياسي العالميين القائمين تحت نفوذها و سيطرتها .

7- إن المتغير الاقتصادي هو المفسر لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية، فإن التنافس بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية يتعمق بسبب التنافس الاقتصادي من حيث الأسواق ومن حيث تأمين مصادر الطاقة، وطرق الإمداد البحرية فالقوة الاقتصادية للدولة تعطيها وضعا أفضل في إدارة الشؤون الدولية و حماية مصالحها.

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ/ الكتب.

1. أبو أرشيد أسامة ، تصعيد ترامب الصين: قلة خبرة أم إرهاصات نهج جديد في العلاقات الأمريكية -الصينية،(المركز العربي للأبحاث ودراسة الأساسيات، يناير 2017).
2. أمين نظير محمود، التنافس الصيني الأمريكي في آسيا،(كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك).
3. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكونية (ط1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
4. حافظ صلاح الين، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي،("الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة،)1982.
5. حمدي عبد الرحمان ، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
6. خليفة جودة محمد محمود ، إبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1990-2010 المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
7. رباحي أمينة ، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية. (القاهرة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 6- 2011م).
8. الزعبي موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.
9. زيبيجينيو بريجينسكي، الإختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم.(ترجمة عمر الأيوبي) (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
10. س ناي(الابن) جوزيف ، مفارقة القوة الأمريكية،(ترجمة محمد توفيق البجيرمي) (ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).
11. شيوى قوانغ ، جغرافيا الصين: (ط1، بكين: الهيئة العام لمكتبة الإسكندرية، 1987).
12. طلعت عبد المنعم، الهجوم الهادي، المصالح الإستراتيجية العسكرية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، (القاهرة: 2008).
13. عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، "(الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف"، 2011).
14. عبد الرحمان أسامة، إفريقيا والخطر الصهيو-أمريكي-الشيعي (القاهرة: هبة النيل للنشر والتوزيع، 2014).
15. اللاوندي سعيد، أمريكا في مواجهه العالم-"حرب باردة جديدة"،(ط1، مصر: نهضة مصر للطباعه والنشر والتوزيع، 2003م.

16. مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان : **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
17. مجدي عبد الكريم: التنافس الدولي على إفريقيا، التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا. (دبي: مركز جمعية الماجد الثقافية والتراث، 2002).
18. محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، ط1، 2002).
19. محمد دفع الله خالد، الاتجاهات الأمريكية لإدارة سياسة تحالفات لمكافحة الإرهاب- إفريقيا نموذجا.(المركز العربي للدراسات الإفريقية، 2009.
20. محمد فرح أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كرد ستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).
21. محمد فهمي عبد القادر ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية،(ط1، عمان: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2010).
22. مرعي نجلاء، النفط والدماء، الإستراتيجية الأمريكية تجاه افريقيا، السودان نموذجا (د.ط، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.
23. نادر السيوفي ، حروب الموارد في إفريقيا: الكونغو الديمقراطية، سير اليون انجولا، ج. السودان.(الخرطوم: مكتبة الشريف الأكادمية، 2008).
24. هندغتون صامويل ، صراع الحضارات، إعادة صنع النظام الدولي، ترجمة طلعت الشايب،(ط2، 1999).
25. هيدسون مايكل، الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط. حلقة نقاشية (بيروت: دراسات الوحدة العربية، ماي 2012م).
26. ولد آباه السيد ، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالية الفكرية والإستراتيجية (الدار العربية للعلوم، ط1، 2004).

ب/ الموسوعات والقواميس:

1. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية2005 . محصل عليه من موقع:

www.kotobarabia.com.

ج/ المذكرات والرسائل الجامعية:

1. احمد الديسطي رشا ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا في الفترة 191-2008، (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2012).

2. بوضياف كريمة، العلاقات الصينية الأمريكية- دراسة حالة الجزائ.(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية المسيلة: 2016).
3. حجاب عبد الله ، البيانية الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979- 2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية.(مذكرة مسلمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات آسيوية، كلية العلوم السياسية والإعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزئر3: 2012)،.
4. حذفاني نجيم: العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011.
5. حسني السيد محمد إبراهيم ، الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالتركيز على الجانبين الأمني والعسكري، (دراسة تكميلية للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية من قسم السياسة والاقتصاد (سياسة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية قسم الاقتصاد، 2010).
6. خميس دروين أبو جرادة بلال ، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى 1949-2000،(قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا 2003).
7. دبالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.(جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012).
8. دندان عبد القادر ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير، 1991-2006.(مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة لخظر - باتنة- كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008).
9. ربيعي أسامة ، آليات التحول في النظام الإقليمي، "النظام الإقليمي لشرق آسيا" مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ط فوج: العلاقات الدولية، جامعة منتوري "قسنطينة"، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.
10. رسولى أسماء ، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخظر، باتنة: 2011).
11. ريغي سماح ، أثر البعد الطاقوي على السياسة الخارجية الصينية من سنة 2000 إلي سنة 2010،(مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية،

تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة: كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية، 2016).

12. شريف رحمة ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا لفترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية، المسيلة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، 2015).

13. صديقي مروة ، الإستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إستراتيجية وعلاقات دولية، جامعة المسيلة، 2015).

14. الطاهر عديلة محمد، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية، دراسة في المنطلقات والأسس.(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولة، جامعة الحاج لخضر - باتنة 2015).

15. عادل منصف شريف ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2015).

16. علي طه أميمة ، العلاقات الصينية الأمريكية بعد الحرب الباردة، بحث تكميل لنيل درجة ماجستير للعلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2002.

17. العماربن عبد العزيز هشام ، مكانة الصين الدولية- دراسة تحليلة في عوامل البروز (1991-2006)،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية الأنظمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008).

18. قادري مليكة ، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق- دراسة حالة- (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، الحاج لخظر - باتنة- كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009).

19. لوصيف السعيد ، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2010).

20. معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة باتنة: 2008).

د/ المجلات والدوريات والجرائد:

1. آفاق المستقبل، مجلة سياسية اقتصادية إستراتيجية أبو ظبي:(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 8، السنة الثانية، نوفمبر/ ديسمبر 2010).
2. بشارة مروان ، أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجيتها في العالم العربي. سلسلة دراسات (سياسات عربية، العدد1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013م).
3. الجبوري حسن علي صفاء (مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد 3، السنة 3، العدد 12).
4. الجبوري زياد خلف عبد الله محمد، تأثير عامل الفرضية التكنولوجية على العلاقات الأمريكية الصينية،(مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 6، السنة2.
5. السخيري عبد المجيد ، الصين: العالم الجديد من المثال إلى الواقع، المغرب: المستقبل العربي.
6. سعدون عبد الصمد، " الإرهاب الدولي" المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية. قضايا سياسية،(جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، الملف الثالث، العدد 11، خريف 2006).
7. سهيل محمد رشا ، بان غانم الصائغ، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين 1989- 2009.(مجلة التربية والعلم- المجلد (19)، العدد (5)، جامعة الموصل، مكتبة العلوم السياسية، 2012.
8. عباس عطوان خضر ، سياسة القوة الأمريكية- رؤية مستقبلية – قضايا سياسية،(جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية، ملف ثالث، العدد 11، خريف 2006).
9. عقيل وضعي محمد ، التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة.(دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015).
10. علو أحمد ، الصين تواصل صعودها. (دراسات وأبحاث، مجلة الجيش، العدد 318، كانون الأول، 2011)م.
11. عوني مالك ، السياقات الغالبة" الصعود الصيني إلى اللاقطبية، مجله السياسة الدولية، الأهرام.
12. مسلم المشابقة عاهد، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1، 2014.
13. مشعل جوهر، الأزمة الاقتصادية العالمية عززت مكانة الصين كقوية اقتصادية، الجريدة 9، بلوتشيب، اقتصاد، العدد 1354، .... 27 أوت 2011 م.

14. المصري خالد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية.(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد2، 2014).

هـ/ التقارير:

1. الإعلام الرسمي الصيني: الانسحاب الأمريكي من العراق غير مسئول "نشرة أخبار الساعة، العدد 4420، الاثنين 30 أوت 2010".
2. تيم محمد، خالد الرحموني، إدريس الصقلي عدوي، رحلة إلى الصين الشعبية، مشاهدات... تأملات.. شهادات، الرباط:(قسم الإعلام والعلاقات العامة والنشر).

و/ المواقع الإلكترونية:

1. بوبوش محمد ، مجموعة البريكس- القوة الاقتصادية الناشئة، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://www.marsatamericalatima. / index php/ etudes/ 744-2014-70-9-10-42-24= 16/4/2017
2. نقلا من الموقع الإلكتروني:
http:// ar.wkipedia.org/ wiki/ 16/04/2017.
3. مجموعة بريكس وأهدافها، نقلا من الموقع الالكتروني:
http:// www.aljazeera.net/ news/ international/ 2012/03/30= 16/04/2017..
4. مانسينغ سورجيت ، الهند والصين: تنافس وتعاون، قرارات عظيمة، 2006، محصل عليه من موقع: www.greatdecisions.org
5. معهد مورد، صراع الحضارات في الحرب العالمية الرابعة، محصل عليه من موقع:
www.kotobarabia.com

ثانيا: باللغة الأجنبية.

1.Guntram H. Herb, The Politics of Political Geography. Political geography , No:4952 , Paris , 1978 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	1- 8
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة	10
المطلب الأول : تعريف العلاقات الدولية	10
المطلب الثاني: تعريف بعض المفاهيم(الحرب، التعاون، التوتر، التنافس، النزاع)	12
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.	14
المطلب الأول: النظرية الواقعية.	14
المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية.	19
المطلب الثالث: النظرية البنائية و مقاربة الدور.	22
الفصل الثاني: تطور العلاقات الصينية- الأمريكية	
المبحث الأول: محددات التنافس الصيني الأمريكي.....	31
المطالب الأول: المحدد الجيوبوليتيكي.....	31
المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي.....	38
المطلب الثالث: المحدد الأمني و الثقافي	44
المبحث الثاني: توجهات التعاون الصيني الأمريكي	51
المطلب الأول: التراجع الأمريكي في العديد من المجالات	51
المطلب الثاني: الأهداف الحقيقية للتعاون الصيني الأمريكي	56
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الصينية -الأمريكية .	
المبحث الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم.....	59
المطلب الأول: استمرار الصعود الصيني.....	59
المطلب الثاني: مجموعة البريكس في مقابل مجلس الأمن.....	62
المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي (الصدام).....	66
المطلب الأول: مستقبل الصين في النظام الدولي والإقليمي.....	66
المطلب الثاني: الإرهاب الدولي كمضمون في الإستراتيجية الأمريكية.....	71

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: السيناريو التفاؤلي (التحالف).....	72
المطلب الأول: المصالح الإستراتيجية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.....	72
المطلب الثاني: آسيا وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية.....	75
خاتمة.....	79-78
قائمة المراجع.....	86-81
فهرس المحتويات	-

تم بحمد الله